الأمم المتحدة EP

Distr.
GENERAL

UNEP/GCSS.VII/4
14 November 2001

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس إدارة
برنامج الأمم
المتحدة للبيئة

الدورة الاستثنائية السابعة

كارتاخينا، 13 – 15 شباط/فبراير 2002
البند 6 من جدول الأعمال المؤقت*

المنتدى البيئي الوزاري العالمي
تنفيذ المقررات التي اعتمدها مجلس الإدارة
في دورته الحادية والعشرين

تقرير المدير التنفيذي

موجز

1 – يمثل هذا التقرير نظرة عامة مقتضبة على تنفيذ مقررات مجلس الإدارة المعتمدة في دورته الحادية والعشرين وكذلك على الموارد المالية. وهو يمثل أيضاً تقارير موجزة أعدت استجابة لمقررات مجلس الإدارة 7/21، 14/21، 15/21، 16/21، 18/21، 19/21، 24/21، 27/21.

المحتويات

أولاً – نظرة عامة على تنفيذ مقررات مجلس الإدارة
المعتمدة في دورته الحادية والعشرين 2

* UNEP/GCSS.VII/1

09012002 K0100425

لدواعي الإقتصاد في النفقات يوجد عدد محدود من هذه الوثيقة ويرجى من المندوبين التفضل بإصطحاب نسخهم إلى الإجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

ثانياً – الموارد المالية 5
1 – فترة السنتين 2002 – 2003 5
2 – فترة السنتين 2004 – 2005 5
ثالثاً – تقرير عن تنفيذ مقررات منتقاة 8
1 – النهج الاستراتيجي في الإدارة الدولية للمواد الكيميائية 8
2 – الامتثال للاتفاقات البيئية متعددة الأطراف وإنفاذها 12
3 – تنفيذ إعلان مالمو الوزاري 15
4 – وضع استراتيجية للإشتراك الفعال للمجتمع المدني
والقطاع الخاص والمجموعات الرئيسية في عمل
برنامج الأمم المتحدة للبيئة 25
5 – الصكوك القانونية الدولية التي تعكس أحكاماً
يتضمنها المبدأ العاشر من إعلان ريو 29
6 – التجارة والبيئة 31
7 – تقديم الدعم إلى أفريقيا 37
8 – حالة البيئة في الأراضي الفلسطينية المحتلة 46

أولاً – نظرة عامة على تنفيذ مقررات مجلس الإدارة المعتمدة في دورته الحادية والعشرين

2 – واصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، منذ الدورة الحادية والعشرين لمجلس الإدارة المعقودة في شباط/فبراير 2001، جهوده لردم الهوة في المعلومات والمعرفة بشأن القضايا البيئية ذات الأهمية البالغة وذلك عن طريق مهامه في التقييم والإنذار المبكر. واضطلع البرنامج أيضاً بإجراءات لتحديد التدابير المتكاملة المناسبة في السياسات العامة والمساعدة في زيادة تطويرها من أجل استخدامها في معالجة الأسباب الجذرية للشواغل البيئية الرئيسية. وقد عزز برنامج الأمم المتحدة للبيئة جهوده لتوفير القيادة وتعبئة الإجراءات من أجل زيادة تكامل التعاون الدولي لتحسين البيئة وخاصة فيما يتصل بالاتفاقات الإقليمية والمتعددة الأطراف، وكذلك بالترتيبات التعاونية على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

3 – وعملاً بمقرر المجلس 20/21 وقرار الجمعية العامة 242/53، عمل البرنامج على تعزيز إجراءاته لزيادة تماسك السياسة وتحافزها فيما بين هيئات ووكالات الأمم المتحدة، وأمانات الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف، والهيئات الحكومية الدولية وغير الحكومية الأخرى. وقد أصبح فريق الإدارة البيئية أداة لتحقيق هذا الهدف. وعملية النظر في الإدارة البيئية الدولية، التي تُجرى وفقاً لمقرر المجلس 21/21، قد وفرت مزيداً من الفرص للحكومات وللمنظمات وأصحاب المصلحة الآخرين للتباحث في طريق إلى الأمام تحقيقاً لذلك الغرض.

4 – وأبرز نقاط الأنشطة الأخيرة التي نفذها برنامج الأمم المتحدة للبيئة بغية التصدي للتحديات البيئية الرئيسية، عملاً بالمقررات التي اعتمدها مجلس الإدارة في دورته الحادية والعشرين وتمشياً مع مجالات تركيزه، تشمل ما يلي:

(أ) مواصلة تقديم الدعم للبلدان النامية من أجل تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، والاستمرار في استعراض سياسة الأراضي التي تجري تكملتها بإستراتيجية تقييم تدهور الأراضي التي وضعها برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع مرفق البيئة العالمية. ويواصل برنامج البيئة التعريف بأفضل الممارسات (قصص النجاح) في استخدام الأراضي والسيطرة على تدهور الأراضي (المقرر 1/21)؛

(ب) إحراز تقدم في تنفيذ خطة المواد الكيميائية، بما في ذلك: اعتماد اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة وفتحها للتوقيع في مؤتمر للمفوضين عقد في استكهولم في أيار/مايو 2001 (المقرر 4/21)؛ التقدم في التطبيق المؤقت لاتفاقية روتردام بشأن تطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات خطرة معينة متداولة في التجارة الدولية (المقرر 3/21)؛ والشروع في تقييم عالمي للزئبق (المقرر 5/21). أما التقرير بشأن الحاجة إلى نهج استراتيجي إزاء الإدارة الدولية للمواد الكيميائية، الذي أُعد استجابة لمقرر المجلس 7/21 فقد قدم إلى مجلس الإدارة للنظر فيه (UNEP/GCSS.VII/INF/1). ويمكن الاطلاع على موجز له أدناه؛

(ج) تم بنشاط تناول القضايا المتصلة بالسلامة الأحيائية وكذلك بتغير المناخ وذلك عن طريق الأنشطة البرنامجية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بما فيها الأنشطة المنفذة بموجب مشاريع مرفق البيئة العالمية (المقرران 8/21 و9/21)؛

(د) تضاعف تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية. ويقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوضع وتنفيذ الخطط الوطنية والإقليمية الرامية إلى خفض التدهور من الأنشطة البرية ومنعه. وقد أُجري أول استعراض حكومي دولي لتنفيذ البرنامج في مونتريال في تشرين الثاني/نوفمبر 2001 (المقرر 10/21)؛

(هـ) تناولت عناصر برنامجية مختلفة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مسألة المياه العذبة والقضايا المتصلة بها (مقرر مجلس الإدارة 11/21). وعن طريق مركز التكنولوجيا البيئية الدولي، يواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة تعزيز نقل التكنولوجيات السليمة بيئياً لإدارة المياه العذبة. وفيما يتعلق بعمل اللجنة العالمية المعنية بالسدود، وفي أعقاب التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر عام 2000، المعنون السدود والتنمية والاجتماع الثالث لمنتدى اللجنة العالمية المعنية بالسدود، المعقود في كيب تاون، 25 إلى 27 شباط/فبراير 2001، شُرع في مشاورات ومفاوضات لإقامة وحدة تابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة معنية بالسدود والتنمية في مدينة كيب تاون بجنوب أفريقيا وذلك بدعم من المملكة المتحدة وألمانيا والسويد؛

(و) وفيما يتعلق بالشعاب المرجانية (المقرر 12/21)، تم إنشاء وحدة تنسيق في المركز العالمي لرصد أنشطة حفظ الطبيعة في برنامج الأمم المتحدة للبيئة لمعالجة مشروع بشأن الشبكة الدولية للعمل المتعلق بالشعاب المرجانية الذي سيدعم أربعة مواقع إيضاحية لإدارة الشعاب المرجانية في أربعة برامج للبحار الإقليمية. وتم في شهر أيلول/سبتمبر 2001 تدشين الأطلس العالمي للشعاب المرجانية الصادر عن المركز العالمي لرصد أنشطة حفظ الطبيعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

(ز) وبغية إجراء تقييم عالمي لحالة البيئة البحرية (مقرر مجلس الإدارة 13/21)، يجري تناول مسألة جدوى إنشاء عملية منتظمة لتقييم حالة البيئة البحرية وذلك بالتعاون مع اللجنة الاستشارية المعنية بحماية البحار؛

(ح) تم عقد ما مجموعه 12 مشاورة إقليمية، وذلك استعداداً لوضع النسخة الثالثة من توقعات البيئة العالمية. ويعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريراً وضعه خبراء بشأن قضايا واستجابات السياسة العامة إزاء التغيرات في النظم الإيكولوجية الخمسة (الساحلية، والغابات، والمياه العذبة، وأراضي المراعي، والنظم الإيكولوجية الزراعية). وقد دشن برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقييم الألفية للنظم الإيكولوجية، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ومعهد الموارد العالمية وذلك في نيويورك بمناسبة يوم البيئة العالمي؛

(ط) واصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في معالجته لمسألة التجارة والبيئة (مقرر مجلس الإدارة 14/21)، تعزيز بناء القدرات في استخدام الأدوات الاقتصادية والسياسية، وكذلك وضع وتنفيذ سياسات تجارة

وبيئة تساند بعضها بعضاً. وقد وسعت فرقة العمل على بناء القدرات المعنية بالتجارة والبيئة والتنمية التي أنشأها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية برنامجها دعماً لأقل البلدان نمواً. وواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة التجارة الدولية تعاونهما للمساعدة في تقوية تنفيذ الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف وزيادة الدعم المتبادل بين الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف ومنظمة التجارة العالمية؛

(ي) تقديم الدعم لأفريقيا (المقرر 15/21)، يظل من مجالات الأولوية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بتقديمه المساعدة للمنتديات الإقليمية المعنية بالسياسة العامة واضطلاعه بأنشطة برنامجية، بما فيها تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان الأفريقية. وقد تم إنشاء مكتب إتصال لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في أديس أبابا لتعزيز التعاون والتآزر مع منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛

(ك) وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة إطاراً استراتيجياً لمنع الطوارئ البيئية والتأهب لها وتقييمها والتخفيف من حدتها والاستجابة لها وذلك لتوفير إطار لعمل البرنامج في المستقبل في ميدان الطوارئ البيئية. وقد عزز هذا المجهود قدرة برنامج البيئة على مساعدة البلدان في الاستجابة للطوارئ البيئية، بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية البيئية والمساهمة إلى جانب ذلك في الجهود المنسقة المبذولة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لخفض الكوارث. (المقرر 17/21)؛

(ل) تناول برنامج الأمم المتحدة للبيئة بنشاط القضايا التي شدد عليها إعلان مالمو الوزاري، بما في ذلك عمل البرنامج الحفاز في اشتراك مختلف أصحاب المصلحة وكذلك أنشطته البرنامجية الخاصة به في معالجة التحديات البيئية (المقرر 18/21)؛

(م) تواصلت زيادة إشراك تنظيمات المجتمع المدني التي تساهم في عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأعدت استراتيجية لمثل هذا الاشتراك (المقرر 19/21)؛

(ن) كان مؤتمر الشباب المعني بالبيئة والتنمية المستدامة، الذي عقد في بورغهولم، بالسويد في أيار/مايو 2001، إيذاناً ببدء عملية الشباب من أجل التنمية المستدامة، التي دشنها برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتعاون مع حكومة السويد ومنظمة الطبيعة والشباب في الدانمرك. وقد بدأت المرحلة الثانية من المشروع الذي ينفذه برنامج البيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بشأن الشباب والاستهلاك المستدام (المقرر 22/21)؛

(س) ما فتئ برنامج الأمم المتحدة للبيئة يتخذ إجراءات لتنفيذ برنامج تنمية القانون البيئي واستعراضه الدوري للعقد الأول من القرن الحادي والعشرين (المعروف ببرنامج مونتفيديو الثالث)، وذلك عن طريق تشجيع وضع المزيد من الصكوك القانونية الدولية، وتوفير الخدمات الاستشارية لزيادة التشريعات والمؤسسات الوطنية ونشر المعلومات ذات الصلة (المقرران 23/21 و24/21)؛

(ع) تواصل وضع المبادئ التوجيهية بشأن الامتثال للاتفاقات البيئية متعددة الأطراف وإنفاذها. ومشروع المبادئ التوجيهية بشأن هذا الموضوع، الذي أعده فريق خبراء حكومي دولي اجتمع في نيروبي في

تشرين الأول/أكتوبر 2001، معروض على مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي لاعتماده (المقرر 27/21)؛

(ف) بغية تنشيط برامج البحار الإقليمية، عُقدت اجتماعات وحلقات عمل لتناول القضايا ذات الصلة، وعززت الشراكات مع المنظمات الدولية ذات الصلة. وواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مساعدة الحكومات المعنية في وضع اتفاقية لحماية المناطق البحرية والساحلية لشمال شرق المحيط الهادئ وتنميتها المستدامة (المقرران 28/21 و29/21)؛

(ص) يمكن التعرف على دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة المعزز في مرفق البيئة العالمية، على سبيل المثال، في اعتماد مجلس مرفق البيئة العالمية في أيار/مايو 2001 للمشاريع كاملة النطاق المقدمة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن الملوثات العضوية الثابتة وشبكة البدائل التكنولوجية المستدامة، وكذلك في استراتيجية مرفق البيئة العالمية المتعلقة بالملوثات العضوية الثابتة والتي أعدها برنامج الأمم المتحدة للبيئة. (المقرر 25/21).

5 - وترد في الفروع أدناه تفاصيل لبعض من هذه التطورات.

ثانياً - الموارد المالية

1 - فترة السنتين 2002 - 2003

6 - في المقرر 31/21 وافق مجلس الإدارة على ميزانية السنتين للبرنامج ودعمه بما مجموعه 119.88 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. فإذا ثبت أن توقعات برنامج الأمم المتحدة للبيئة للإيرادات والمصروفات صحيحة وظل مستوى المساهمات والإيرادات المتنوعة على مستواه المسقط الحالي والبالغ 87.8 مليون دولار، فإن برنامج الأمم المتحدة للبيئة سوف يتطلب من أجل تنفيذ كامل ميزانية السنتين للبرنامج ودعمه، مساهمات إضافية تبلغ حوالي 20 مليون دولار، تمثل زيادة قدرها 23 في المائة فوق إجمالي المساهمات المسقطة البالغة 85.8 مليون دولار للفترة 2000 - 2001 (أنظر الجدول).

2 - فترة السنتين 2004 - 2005

7 - طلب مجلس الإدارة في المقرر 31/21 من المدير التنفيذي أن يقدم مشروع ميزانية نهائية وبرنامج عمل لفترة السنتين 2004 - 2005 لكي ينظر فيهما مجلس الإدارة ويعتمدهما في دورته الثانية والعشرين. ويعتزم المدير التنفيذي أن يشرع في تحضير برنامج العمل والميزانية للفترة 2004 - 2005 في أيار/مايو - حزيران/يونيه 2002، وأن يجري مشاورات واسعة مع لجنة الممثلين الدائمين في إعداد هذه الوثائق وذلك لتقديمها إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر 2002.

صندوق البيئة – تدفق الموارد واستعمالها في الفترة 2002 – 2003 (بملايين دولارات الولايات المتحدة، عملات قابلة للتحويل فقط) (في 10 كانون الأول/ديسمبر 2001)

		2000	2001	2001/2000	2002	2003	2003/2002
		فعلية	إسقاط	المجموع	إسقاط	إسقاط	المجموع
	الموارد						
أ)	الرصد الافتتاحي في 1 كانون الثاني/يناير	22.29	24.44	22.29	12.57	(3.36)	12.57
ب)	التعهدات	40.23	43.13	83.36	0.20	0.00	0.20
	التعهدات المدفوعة	40.21	41.02	81.23	0.00	0.00	0.00
	التعهدات غير المدفوعة	0.02	2.11	2.13	0.02	0.00	0.02
ج)	المساهمات الإضافية المقدرة	0.00	1.79	1.79	41.76	41.96	83.72
د)	مجموع التعهدات/المساهمات المقررة (ب+ج)	40.23	44.92	85.15	41.96	41.96	83.92
هـ)	المساهمات المقبوضة عن سنوات سابقة	0.00	0.63	0.63	0.00	0.00	0.00
و)	إيرادات متنوعة	5.11	3.00	8.11	2.05	1.82	3.87
	مجموع الموارد (أ+د+هـ+و)	67.63	72.99	116.18	56.58	40.42	100.36
	المطلوبات من الموارد						
ز)	ميزانية دعم صندوق البيئة	5.13	7.60	12.73	7.44	7.44	14.88
ح)	أنشطة برنامج الصندوق	37.83	52.17	90.00	50.00	50.00	100.00
ط)	أنشطة احتياطي برنامج الصندوق	1.38	3.62	5.00	2.50	2.50	5.00
ي)	الوفورات المتوقعة	0.00	(0.57)	(0.57)	0.00	0.00	0.00
ك)	مجموع النفقات (ز+ح+ط+ي)	44.34	62.82	107.16	59.94	59.94	119.88
ل)	تسويات الفترة السابقة	0.69	0.00	0.69	0.00	0.00	0.00
م)	شطب التزامات الفترة السابقة	(1.84)	(2.40)	(4.24)	0.00	0.00	0.00
ن)	الزيادة في الاحتياطي المالي	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
	مجموع المطلوبات (ك+ل+م+ن)	43.19	60.42	103.61	59.94	59.94	119.88
	رصيد الصندوق في 31 كانون الأول/ديسمبر	24.44	12.57	12.57	(3.36)	(19.52)	(19.52)

ثالثاً – تقرير عن تنفيذ مقررات منتقاة

8 – طلب مجلس الإدارة في دورته الحادية والعشرين إلى المدير التنفيذي أن يقدم تقريراً إلى دورته الحالية عن المواضيع التي تتناولها مقرراته 7/21 و14/21 و15/21 و16/21 و18/21 و19/21 و24/21 و27/21. وتقدم الفروع التالية تقارير موجزة عن هذه المواضيع.

1 – النهج الاستراتيجي إزاء الإدارة الدولية للمواد الكيميائية

مقدمة

9 – طلب مقرر مجلس الإدارة 7/21 تقريراً عن الحاجة المحتملة إلى "نهج استراتيجي تجاه إدارة المواد الكيميائية الدولية". وقد أسفر تزايد إدماج المواد الكيميائية في المنتجات والعمليات المستخدمة في الحياة اليومية، إلى جانب النمو المناظر لإنتاجها والاتجار بها على النطاق العالمي، عن "كيميائية" فعلية للعالم في السنوات الأخيرة. وفي الوقت ذاته تزايد التسليم بأن السلامة الكيميائية هي قضية رئيسية من قضايا البيئة وصحة الإنسان بالنسبة إلى السياسة العامة والإدارة الدولية، وهو ما يشهد به بدء نفاذ اتفاقية بازل بشأن النفايات الخطرة وبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة للأوزون واعتماد اتفاقيتي روتردام واستكهولم في الآونة الأخيرة. وبالإضافة إلى تيسير التفاوض على هذه الاتفاقيات وتنفيذها، نشط برنامج الأمم المتحدة للبيئة في وضع برامج لدعم الإدارة المحسنة للمواد الكيميائية بما في ذلك، على سبيل المثال، برنامج الوعي والتأهب للطوارئ على المستوى المحلي. وهذا التقرير هو ذروة المنافسة بشأن السلامة الكيميائية التي أجراها مجلس الإدارة في منتصف التسعينات. وفي هذا الاجتماع، يجب على الحكومات أن تنظر فيما إذا كان ينبغي المضي خطوة أخرى بالقضية ووضع نهج استراتيجي إزاء الإدارة الدولية للمواد الكيميائية.

الآراء التي أعرب عنها أصحاب المصلحة

10 – استخدمت الأمانة، إعداداً للمناقشات التي ستُجرى في المنتدى البيئي الوزاري العالمي، استبياناً لمحاولة استطلاع آراء الحكومات، وأعضاء البرنامج المشترك فيما بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، والمحفل الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية، والمنظمات غير الحكومية، والصناعة والجماعات البيئية وأصحاب المصلحة الآخرين. وقد تلقت ما مجموعه 60 رداً، منها 43 رداً من الحكومات وهذه ملخصة وتحلل في مذكرة من الأمانة (GCSS.VII/INF/1/Add.1).

11 – ووافقت الأغلبية العظمى من الذين أجابوا على الاستبيان أن هناك ما يبرر إتباع نهج استراتيجي، رغم اختلاف المفاهيم بالنسبة إلى ما قد يسفر عنه مثل هذا النهج. واعتُبرت الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية جزءاً أصيلاً من أهداف التنمية المستدامة لأنها قضية عالمية تتطلب استجابة شاملة. وأعتبر إتباع نهج استراتيجي وسيلة للمضي قدماً ببرنامج السلامة الكيميائية والبناء على أساس التقدم المحرز حتى تاريخه. وتُوخي أن يضفي مثل هذا النهج مزيداً من التماسك على الجهود المبذولة على الأصعدة العالمي والإقليمي والوطني. ومن أقوى المواضيع الرئيسية التي ظهرت هو الإحساس بأن الإنجاز الأكثر تنسيقاً وفعالية لبناء القدرات أمر جوهري إذا أريد أن تؤتي السياسات والبرامج المتصلة بالإدارة الدولية للمواد الكيميائية ثمارها. كما تم الأعراب عن اعتقاد راسخ بأن أي نهج استراتيجي جديد ينبغي ألا يتنافس مع العمل الجاري حالياً أو أن يكرره، مثل الممارسة القيمة المتمثلة في تحديد الأولويات التي يضطلع بها المحفل الحكومي الدولي المعني

بالسلامة الكيميائية والمنعكسة في إعلان باهيا وأولويات العمل. وقد كرس قدر كبير من الاهتمام إلى التنسيق المؤسسي والقانوني، والقضايا التي هي قيد النظر الفعلي للمنتدى البيئي الوزاري العالمي تحت عنوان "حسن الإدارة" والتي سيتم تناولها في اجتماع شباط/فبراير في نفس الوقت الذي يتم فيه تناول هذا التقرير. ومن المواضيع الرئيسية البارزة الأخرى تحسين الوصول إلى المعلومات عن المواد الكيميائية الخطرة، وتعبئة موارد أكبر لدعم إدارة المواد الكيميائية، وتشجيع الصناعة على قبول مسؤولية متزايدة عن تعزيز السلامة الكيميائية والقيام بدور أكثر نشاطاً في ذلك.

التحليل

12 - يشهد عدد الردود ولهجتها على الأهمية التي تعلقها على الموضوع دوائر الإدارة الدولية للمواد الكيميائية. والاتجاه العام للتعليقات هو أن الوقت قد حان لإتباع نهج استراتيجي إزاء الإدارة الدولية للمواد الكيميائية وأن المجتمع الدولي يحتاج إلى أن يستجيب بطريقة مؤيدة للعمل للقضية التي تتزايد أهمية وهي قضية السلامة الكيميائية، مع مراعاة الحاجات التي تنفرد بها البلدان النامية. وقد أدت عملية العولمة الجارية في صناعة المواد الكيميائية والتي بدأت في الستينات من القرن الماضي إلى تحويل إنتاج المواد الكيميائية بكميات ضخمة إلى البلدان النامية، والتوقع هو أن هذا التحويل سوف يستمر. وفي الوقت ذاته نما اعتماد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال على المنتجات الكيميائية وذلك بدون أن يرافقه بالضرورة أي تحسين في قدراتها على وضع سياسات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والتنفيذ المستدام لتلك السياسات بما فيها حماية الصحة المهنية، والصحة العامة والبيئة.

13 - أن تزايد تعرض البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال للأخطار التي تمثلها المواد الخطرة يؤكد الحاجة إلى نهج عالمي متضافر لبناء القدرات في مجال إدارة المواد الكيميائية. وهذا الأمر جوهري إذا أريد للمنجزات السابقة أن تدعم وإذا أردنا أن نستمر في تحقيق التقدم في السلامة الكيميائية على الصعيد الدولي. ومثل هذا التقدم سوف يفيد جميع البلدان. وعلى سبيل المثال فإن الخطط الجارية لرابطات الصناعة الدولية وحكومات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لوضع بيانات عن آلاف المواد الكيميائية التي تنتج بأحجام كبيرة من المتوقع أن تؤدي في السنوات القليلة القادمة إلى زيادة كبيرة في توافر البيانات عن آثار المواد الكيميائية. وهذا يشير إلى أن كلاً من البلدان المتقدمة والبلدان النامية بحاجة إلى أن تعد أنفسها لاستقبال دفق لم يسبق له مثيل من المعلومات والبيانات وتقييمها والاستجابة لها.

14 - ويمكن لإتباع نهج استراتيجي جديد أن يوفر، بين أمور أخرى، إطاراً سياسياً وإجرائياً للتصدي لكل من القضايا الجارية والناشئة التي تستحوذ على اهتمام عالمي. وقد شدد العديد من الذين أجابوا على الاستبيان على الحاجة إلى تحسين البرامج والآليات القائمة على المستويات العالمي والإقليمي والوطني. واقترح أنه قد يكون من الأمثل متابعة بعض هذه القضايا في سياق المناقشات الأوسع المتعلقة بالإدارة البيئية في اجتماع المنتدى البيئي الوزاري العالمي.

15 - وإذا قرر المشتركون في المنتدى أن يؤيدوا وضع نهج استراتيجي في الإدارة الدولية للمواد الكيميائية، فأود أن اقترح أنه ينبغي أن تسترشد العملية بمبدأين رئيسيين. أولهما أن النهج الاستراتيجي ينبغي أن يستنبط بطريقة مفتوحة شفافة وشاملة للتعاون مع البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، والمحفل الحكومي الدولي للسلامة الكيميائية، وبشراكة مع كامل مجموعة أصحاب المصلحة، بما في ذلك

الحكومات من البلدان المتقدمة والبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، والدوائر البيئية، ومجتمع التعاون الإنمائي، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات الدولية والإقليمية، والمجتمع المدني، والصناعة. والمبدأ الثاني، وهو النابع من الأول، أن النهج الاستراتيجي الجديد ينبغي أن ألا يسعى إلى أن يتغلب على المساهمات التي تم تقديمها من قِبل هيئات أخرى. بل على العكس من ذلك، ينبغي أن يدعم النهج الاستراتيجي مثل هذه الجهود بالمساعدة في جعل أهداف السلامة الكيميائية، مثل أولويات العمل للمحفل الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية، في صلب برامج هيئات صنع السياسة الدولية مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبوضع الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية في الإطار الأوسع للتنمية المستدامة، وبتعبئة الدعم على نطاق المنظومة لتنفيذ بناء القدرات. وينبغي أن يوفر النهج الاستراتيجي أيضاً إطاراً سياسياً للتصدي للقضايا الناشئة في السلامة الكيميائية التي ترى هيئات مثل المحفل الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية، أنها تتطلب عملاً دولياً.

الطريق إلى الأمام

16 - إذا أيد المنتدى البيئي الوزاري العالمي فكرة إتباع نهج استراتيجي إزاء الإدارة الدولية للمواد الكيميائية، يمكن اتخاذ الخطوات العملية التالية كطريق إلى الأمام.

17 - وقد يكون من المناسب أن نبدأ بفصل تلك القضايا التي ترد تحت عنوان "حسن الإدارة". وهذا ليس معناه بالضرورة أن قضايا مثل تحسين التنسيق المؤسسي وزيادة تماسك النظم القانونية لن تكون دعامات هامة لنهج استراتيجي، وأنها يمكن أن توضع جانباً كلياً وتفصل عن مناقشة الاستراتيجية. بل أن مثل هذه القضايا سوف تعالج بطريقة أكثر فعالية في سياق النظر في القضايا الأوسع المتعلقة بحسن الإدارة البيئية الدولية التي تجري داخل الفريق الحكومي الدولي مفتوح العضوية الخاص للوزراء وممثليهم المعني بحسن الإدارة البيئية الدولية، وهي أيضاً بند رئيسي في جدول أعمال المنتدى البيئي الوزاري العالمي. وينبغي أن يركز وضع نهج استراتيجي إزاء الإدارة الدولية للمواد الكيميائية في المقام الأول على الأمور الأساسية أكثر من غيرها، مثل تحسين بناء القدرات، وإيجاد إطار للسياسة العامة يتسع لكل من القضايا الراهنة والناشئة، واشتراك الصناعة اشتراكاً أعمق في قضايا السلامة الكيميائية.

18 - وثمة قدر كبير من الجدارة في قيام المنتدى بإحالة فكرة النهج الاستراتيجي إلى القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة المقرر عقدها في جوهانسبرج في أيلول/سبتمبر 2002، بوصفها عنصراً رئيسياً في مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذا الحدث. والأمل معقود على أن يتم من خلال طرح القضية في جوهانسبرج، تأمين الاتفاق على الحاجة إلى نهج استراتيجي شامل إزاء الإدارة الدولية للمواد الكيميائية، والتأييد على أعلى المستويات لضرورة أن يتناول مثل هذا النهج كل من الجوانب المتعلقة بالسياسة العامة والتنمية من هذه القضايا، وإشراك الهيئات الرئيسية لرسم السياسات المعنية بالقضايا الكيميائية وكذلك وكالات التعاون الإنمائي.

19 - وقد يود الوزراء أيضاً أن ينظروا فيما إذا كان من الجدير بالاهتمام، إعداداً لجوهانسبرج، أن يعقدوا اجتماعاً استشارياً مفتوح العضوية قبل القمة. ومثل هذا الاجتماع من شأنه أن يجمع بين ممثلي مجموعات أصحاب المصلحة المهتمين بالأمر والمتأثرين ليضعوا على نحو أولي تفاصيل مفهوم النهج الاستراتيجي من

حيث نطاقه المحتمل، والطرائق لتطويره، وعلى طرق كفالة أن توضع في الاعتبار أعمال الهيئات الحكومية الدولية الأخرى ذات الصلة.

إجراء يُقترح أن يتخذه مجلس الإدارة

20 - قد يود مجلس الإدارة أن ينظر في اعتماد مقررات على غرار ما هو مقترح أدناه.

إن مجلس الإدارة

إذ يعي الأهمية المتنامية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والحاجة إلى تنسيقها على المستويات الوطني والإقليمي والدولي،

وإذ يسلم بالحاجة إلى بناء القدرات بصورة فعالة وتقديم المساعدة التقنية لتمكين البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال من تنفيذ الصكوك القانونية الدولية الراهنة بشأن السلامة الكيميائية ومن أجل التصدي للتحديات المقبلة في مجال السلامة الكيميائية،

وإذ يحيط علماً بالتقدم الذي أحرزته لجنة التفاوض الحكومية الدولية التي تُعد لبدء نفاذ اتفاقية روتردام بشأن تطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية،

وإذ يحيط علماً بالأنشطة التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتعاون مع مرفق البيئة العالمية والشركاء الآخرين للإعداد لتنفيذ اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة،

وإذ يرحب بالعمل الهام الجاري في المحفل الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية سعياً إلى تحقيق الأهداف الواردة في إعلان باهيا وأولويات العمل لما بعد عام 2000 التي اعتمدها المحفل في تشرين الأول/أكتوبر 2000،

وإذ يشير إلى القمة العالمية المقبلة المعنية بالتنمية المستدامة التي ستعقد في جوهانسبرج في أيلول/سبتمبر 2002 واستعراضها للتقدم المحرز في تنفيذ الفصل 19 من جدول أعمال القرن 21،

وإذ يشير إلى مقرراته 12/18 المؤرخ 26 أيار/مايو 1995، و13/19 المؤرخ 7 شباط/فبراير 1997، و23/20 المؤرخ 4 شباط/فبراير 1999، و7/21 المؤرخ 9 شباط/فبراير 2001 بشأن السياسات العالمية المتعلقة بإدارة المواد الكيميائية،

1 - يقرر أن يشرع في وضع نهج استراتيجي إزاء الإدارة الدولية للمواد الكيميائية؛

2 - يدعو القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة إلى تأييد وضع نهج استراتيجي إزاء الإدارة الدولية للمواد الكيميائية، وإلى تفويض الوكالات الرئيسية المسؤولة عن تمويل وإنجاز التعاون الدولي في ميدان التنمية؛

3 - يلاحظ أن الفريق الحكومي الدولي مفتوح العضوية المعني بالإدارة البيئية الدولية ينظر في القضايا التي تؤثر على التعاون والتماسك في الإدارة الدولية للمواد الكيميائية ويتطلع قدماً نحو نتيجة مداولاته؛

4 - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يعقد، في الفترة المؤدية إلى القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة، اجتماعاً استشارياً مفتوح العضوية يشترك فيه ممثلون لكل جماعات أصحاب المصلحة، لوضع موجز أولي للنطاق المحتمل للاستراتيجية إزاء الإدارة الدولية للمواد الكيميائية وطرائق تطويرها؛

5 - يحث الحكومات، والبرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، والمحفل الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية والمنظمات الأخرى ذات الصلة وأصحاب المصلحة على المشاركة بنشاط في هذه العملية؛

6 - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يقدم تقريراً إلى الدورة العادية الثانية والعشرين لمجلس الإدارة، عن التقدم المحرز وعن الخيارات للمضي بالعملية قدماً.

2 - الامتثال للاتفاقات البيئية متعددة الأطراف وإنفاذها

مقدمة

21 - طلب مجلس الإدارة، في مقرره 27/21، إلى المدير التنفيذي، بالتعاون مع الحكومات والمنظمات الدولية ذات الصلة، أن يستمر في إعداد مشروع المبادئ التوجيهية بشأن الامتثال للاتفاقات البيئية متعددة الأطراف وبشأن تعزيز القدرات والإنفاذ البيئي الوطني الفعال دعماً للتطورات الجارية في نظم الامتثال داخل إطار الاتفاقات الدولية.

22 - وكانت عملية جمع المعلومات عن الموضوع والتشاور مع الحكومات، وأمانات الاتفاقيات، والمنظمات الدولية ذات الصلة قد بدأت في تموز/يوليه 1999. وتبع هذا تشاطر التجارب مع كل الحكومات والمنظمات ذات الصلة عن طريق اجتماع تحضيري عقد في كانون الأول/ديسمبر 1999. وتحقق المزيد من تبادل الآراء بشأن المسألة عن طريق اجتماع لفريقين استشاريين أصغر حجماً ولكنهما متوازنين إقليمياً عقدا في نيروبي في تشرين الثاني/نوفمبر 2000 وفي جنيف آب/أغسطس 2001. وقد تم اختيار أعضاء الفريقين من جهات الاتصال المعينة من الحكومات. وكان ممثلاً في هذين الفريقين كذلك أمانات الاتفاقيات البيئية ذات الصلة. واستخدمت المساهمات من فريقي الخبراء هذين في إعداد المشروع النهائي والمبادئ التوجيهية التي قدمت إلى فريق الخبراء الحكومي الدولي في تشرين الأول/أكتوبر 2001.

23 - وعُمم مشروع المبادئ التوجيهية مرتين على الحكومات لاستعراضه والإدلاء بتعليقاتها عليه وذلك في كانون الثاني/يناير 2000 وفي آذار/مارس 2001. وقد نقح مشروع المبادئ التوجيهية في ضوء التعليقات البناءة التي تم تلقيها.

24 - وفيما بعد تم تشكيل فريق خبراء حكومي دولي عامل دعيت جميع الحكومات إلى المشاركة فيه. وكان ما مجموعه 78 حكومة ممثلة في اجتماع فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل الذي انعقد في مقر

برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي في الفترة من 22 إلى 26 تشرين الأول/أكتوبر 2001. وقد وضع فريق الخبراء العامل هذا الصيغة النهائية لمشروع المبادئ التوجيهية واعتمده وهو يقدم الآن لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي للنظر فيه واعتماده (UNEP/(DEPI)MEAs/WG.I/3، المرفق الثاني).

25 - ومشروع المبادئ التوجيهية بشأن الامتثال للاتفاقات البيئية متعددة الأطراف وإنفاذها مقسم إلى ثلاثة أجزاء. المقدمة وهي تذكر بالمقرر الذي دعا لإعداد المبادئ التوجيهية. كما أنه يسلّم بأن مشروع المبادئ التوجيهية استشاري في طابعه وأن الأطراف في الاتفاقات هي أفضل من يختار ويقرر النهج المفيدة إزاء سياق الالتزامات المحددة الواردة في تلك الاتفاقات. وعلاوة على ذلك في حين أن المقصود بمشروع المبادئ التوجيهية هو التنوير والتأثير في الطريقة التي تنفذ بها الأطراف التزاماتها بموجب الاتفاق، فهذه المبادئ غير ملزمة وهي لا تغير بأي حال من الأحوال تلك الالتزامات.

26 - ويعالج القسم الأول من مشروع المبادئ التوجيهية زيادة الامتثال للاتفاقات البيئية متعددة الأطراف. ويتضمن هذا الفصل تعريف المصطلحات المستخدمة ونطاقها والغرض منها. ومن القضايا الأخرى التي اعتبرت ضروريةً لزيادة الامتثال، الأعمال التحضيرية للمفاوضات، والمشاركة الفعلية في المفاوضات، وتقييم القدرات المحلية أثناء المفاوضات، واعتبارات الامتثال في الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف، واستعراض الفعالية، وآليات امتثال بعد بدء نفاذ أي اتفاقية بيئية متعددة الأطراف، والأحكام المتعلقة بتسوية المنازعات. ومن القضايا الأخرى التي يشملها هذا الفصل التنفيذ على النطاق الوطني والذي يشمل التدابير الوطنية، وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا. وينصب التشديد في هذا الفصل على التعاون الدولي من قِبل الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة وكذلك المبادرات متعددة الأطراف والثنائية لتيسير الامتثال.

27 - ويتناول الفصل الثاني من مشروع المبادئ التوجيهية الإنفاذ الوطني والتعاون الدولي في مكافحة انتهاكات القوانين المنفذة للاتفاقات البيئية متعددة الأطراف، ويتضمن، مثله مثل الفصل المتعلق بالامتثال، فقرات تتناول الغرض والنطاق والمصطلحات المستخدمة في ذلك الجزء من النص. وتشمل القضايا الأخرى التي يتناولها هذا الفصل الإنفاذ الوطني بموجب القوانين والأنظمة الوطنية، والإطار المؤسسي والتنسيق الوطني، والتدريب لزيادة القدرات على الإنفاذ مع تشديد على توعية وتثقيف الجماهير في المسائل البيئية. وفيما يتعلق بالفصل الذي يتناول الامتثال، ينصب التشديد على التعاون والتنسيق الدوليين فيما يتعلق بالاتساق في القوانين والأنظمة، والتعاون في الإجراءات القضائية، والإطار المؤسسي وبناء القدرات وتعزيزها.

28 - وقد يود مجلس الإدارة أن ينظر في اعتماد مقرر على غرار ما يلي:

إن مجلس الإدارة

وإذ يشير إلى أن المقرر 27/21 المؤرخ 9 شباط/فبراير 2001، طلب إلى المدير التنفيذي أن يستمر في إعداد مشروع المبادئ التوجيهية بشأن الامتثال للاتفاقات البيئية متعددة الأطراف وبشأن تعزيز القدرات والإنفاذ البيئي الوطني الفعال، دعماً للتطورات الجارية في نظم الامتثال داخل إطار الاتفاقات الدولية، وبالتشاور مع حكومات ومنظمات دولية ذات صلة،

إذ يشير أيضاً إلى أنه شجع المدير التنفيذي على التأكد من اكتمال هذه العملية وتقديم مشروع المبادئ التوجيهية إلى المجلس للنظر فيه في دورته الاستثنائية السابعة في عام 2002،

وإذ يلاحظ مع التقدير العمل الذي أنجزه المدير التنفيذي في إعداد مشروع المبادئ التوجيهية بالتشاور مع الحكومات والمنظمات الدولية ذات الصلة،

وإذ يلاحظ كذلك الحاجة الماسة إلى زيادة الامتثال إلى الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف وإلى تعزيز الإنفاذ الوطني والتعاون الدولي في مكافحة انتهاكات القوانين المنفذة للاتفاقات البيئية متعددة الأطراف،

وقد بحث مشروع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالامتثال للاتفاقات البيئية متعددة الأطراف وإنفاذها، كما أعده المدير التنفيذي، ونقحه وعدله فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل (UNEP/(DEPI)MEAs/WG.I/3، المرفق الثاني)،

1 - يعتمد المبادئ التوجيهية بشأن الامتثال للاتفاقات البيئية متعددة الأطراف وإنفاذها؛

2 - يطلب إلى المدير التنفيذي أن ينشر المبادئ التوجيهية على الحكومات وأمانات الاتفاقيات والمنظمات الدولية ذات الصلة؛

3 - يطلب كذلك إلى المدير التنفيذي أن ينفذ المبادئ التوجيهية عن طريق برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبتعاون وثيق مع الدول والمنظمات الدولية الأخرى؛

4 - يطلب علاوة على ذلك إلى المدير التنفيذي أن يتخذ الخطوات اللازمة للنهوض ببناء القدرات في البلدان النامية وتعزيزها، وبصفة خاصة البلدان الأقل نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال وفقاً للمبادئ التوجيهية؛

5 - يدعو المدير التنفيذي إلى التماس موارد خارجة عن الميزانية لتيسير تنفيذ المبادئ التوجيهية ويحث الحكومات القادرة على إتاحة هذه الموارد والعمل على توفيرها؛

6 - يطلب كذلك إلى المدير التنفيذي أن يقدم تقريراً إلى مجلس الإدارة في دورته الثالثة والعشرين عن تنفيذ هذا المقرر.

3 - تنفيذ إعلان مالمو الوزاري

29 - يتطلب تنفيذ إعلان مالمو الوزاري إجراءات من قِبل جميع الجهات الفاعلة، سواء أن كانت حكومية وغير حكومية، على كل المستويات. ويتصدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة بنشاط للتحديات والفرص المعرب عنها في الإعلان بغية تحقيقها إلى إجراءات ملموسة. ويكثف برنامج الأمم المتحدة للبيئة إجراءاته لسد الفجوة بين الالتزام والعمل اللذين تعهد بهما المجتمع الدولي. وترد أدناه أبرز نقاط الأنشطة الرئيسية التي قام بها

برنامج البيئة في المجالات التي شدد عليها الإعلان بوصفها تحديات بيئية رئيسية في القرن الحادي والعشرين.

ألف – تحسين قاعدة المعارف

التقييم البيئي والإنذار المبكر

30 – يواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاضطلاع بإجراءات للتصدي للقضايا البيئية الحساسة التي يبرزها الإعلان. ويجري باستمرار القيام بمهام التقييم البيئي والإنذار المبكر وتحسين تلك المهام لتوفير أساس علمي قوي باتخاذ القرارات. ويمثل إعداد التقرير الثالث لتوقعات البيئة العالمية عن طريق العملية التعاونية الشاملة لتوقعات البيئة العالمية والمشاركة في تقييم الألفية بالنظم الإيكولوجية هذا الجانب على المستوى العالمي. ويستند الإنذار المبكر بالقضايا والتهديدات البيئية الناشئة إلى النتائج والتوصيات الواردة في سلسلة تقارير توقعات البيئة العالمية (العالمية والإقليمية). ويُعد توفير البيانات والمعلومات البيئية لدعم الإنذار المبكر وتقييمات الضعف محور تركيز رئيسي بأنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة. كذلك فإن البرنامج يتعاون عن كثب مع أمانة الاستراتيجية الدولية لخفض الكوارث بشأن المسائل الموضوعية المتصلة بالإنذار البيئي المبكر في سياق التخفيف من حدة الكوارث والتأهب لها.

المؤشرات البيئية

31 – ثمة حاجة إلى إجراء تقييم للضعف البشري بسبب التغير البيئي وإلى وضع أرقام قياسية للضعف، لتيسير المقارنة على نطاق العالم لحجم وطبيعة ذلك الضعف بطريقة يمكن فهمها بسهولة من قِبل راسمي السياسة. ومثل هذه الأرقام القياسية ينبغي أن تستند إلى منهجيات شفافة وسليمة. وقد أنجز برنامج الأمم المتحدة للبيئة استعراضاً للعمل الدولي في مجال تقييم الضعف وأرقامه القياسية. ويستمر العمل صوب وضع مؤشر للضعف البشري بسبب التغير البيئي. وفكرة هذا الرقم القياسي المركب سوف تُعرض في التقرير الثالث عن توقعات البيئة العالمية، كجزء من فصل عن الضعف. ومن المتوقع صدور الرقم القياسي بعد اكتماله تماماً بحلول شهر آب/أغسطس 2002.

32 – وفي نشاط ذي صلة، يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع شعبة الاستجابة للطوارئ في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على وضع رقم قياسي للمخاطر العالمية/الضعف – يتركز على الكوارث الطبيعية. وبالإضافة إلى ذلك، دشن برنامج الأمم المتحدة للبيئة مشروعاً قائماً على عنوان في شبكة الإنترنت من أجل تقييم المخاطر والمعلومات والإنذار المبكر بشأنها يسمح لمستخدميه بالوصول إلى شبكة من أكثر من مائتي منظمة عاملة في مختلف مجالات الإنذار المبكر.

الوصول إلى المعلومات البيئية والمتصلة بالبيئة

33 – إن تحويل الالتزامات إلى عمل يتطلب معلومات يعتد بها في المسائل البيئية والمتصلة بالبيئة. وعلاوة على ذلك فإن مثل هذه المعلومات ينبغي أن تكون متاحة بسهولة عند الطلب وذلك لجعل إجراءات جميع قطاعات المجتمع أكثر سلامة من الناحية البيئية. وقد واصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقديم مجموعة

واسعة من المعلومات العلمية والتقنية والقانونية وغيرها في ميدان البيئة وذلك في شراكة مع الحكومات والمنظمات. ولا تزال اتفاقية آرهوس تستخدم كإطار يسترشد به للأنشطة التي تتم عن طريق برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتيسير الوصول إلى المعلومات البيئية. ويستفيد برنامج الأمم المتحدة للبيئة من الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات وذلك عن طريق المضي في تطوير نظمه لإيصال المعلومات، مثل UNEP.Net وانفوتيرا وآليات تبادل المعلومات المختلفة وقواعد البيانات. أما نظام المعلومات البيئية العالمية وهي الشبكة العالمية UNEP.Net، فيجري تطويره على أساس أبعاد مواضيعية وجغرافية بهدف إيجاد أفضل مصدر للبيانات والمعلومات عن الأمور البيئية على شبكة الإنترنت.

باء – القانون البيئي

مواصلة تطوير القانون البيئي الدولي

34 – ما فتئ برنامج الأمم المتحدة للبيئة يشكل القوة الدافعة لوضع الاتفاقيات العالمية والإقليمية متعددة الأطراف وما يتصل بها من صكوك لمدة أكثر من 20 عاماً وذلك مواصلة لبرنامجه الاستراتيجي طويل الأجل المتعلق بالقانون البيئي (برنامج مونتفيديو). وقد تمثل في الآونة الأخيرة جداً اعتماد اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة التي تم التفاوض بشأنها برعاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة عملاً بمقرر مجلس الإدارة 13/19 جيم، وفتحت للتوقيع في مؤتمر للمفوضين عقد في استكهولم في أيار/مايو 2001.

تقديم المساعدة في وضع الاتفاقيات الإقليمية

35 – على الصعيد الإقليمي، واصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مساعدة رابطة أمم جنوب شرق آسيا في وضع اتفاق بشأن التلوث الهبائي العابر للحدود، ومساعدة بلدان منطقة بحر قزوين على وضع اتفاقية بشأن بيئة بحر قزوين. وعلاوة على ذلك يقدم البرنامج المساعدة إلى الحكومات المعنية في وضع اتفاقية لحماية منطقة شمال شرق المحيط الهادئ وتنميتها المستدامة.

برنامج مونتفيديو الثالث

36 – اعتمد مجلس الإدارة في دورته الحادية والعشرين وفي مقرره 23/21 برنامجاً استراتيجياً جديداً هو برنامج تطوير القانون البيئي والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين واستعراضه الدوري (برنامج مونتفيديو الثالث). ويسترشد برنامج الأمم المتحدة للبيئة بهذا البرنامج في زيادة تعزيز أنشطته في مجال التطوير التدريجي للقانون البيئي بغية التصدي للتهديدات البيئية الرئيسية. وسوف يتم بموجب هذا البرنامج تيسير زيادة تطوير القانون البيئي الدولي بشأن القضايا البيئية الجديدة والناشئة. وينصب التشديد بشكل خاص على التنفيذ الفعال للقانون البيئي والامتثال له على المستويين الوطني والدولي، بما في ذلك جوانب الإنفاذ والمسؤولية. كما سيتم إجراء دراسات بشأن الاستجابات القانونية للتحديات البيئية الجديدة والناشئة وذلك في إطار هذا البرنامج الجديد.

الخدمات الاستشارية القانونية والمساعدة التقنية

37 - واصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقديم المساعدة، ضمن الموارد المتاحة، إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال في تطوير التشريعات البيئية الوطنية وزيادة خبرة تلك البلدان بالقانون البيئي، وذلك بصورة خاصة بغية التنفيذ الفعال والامتثال للاتفاقات البيئية الدولية. وتشمل نتائج مثل هذه المساعدة وضع مشاريع قوانين وتدريب الموظفين الحكوميين استجابة للطلبات التي يتم تلقيها من الحكومات. وقدم البرنامج، عن طريق مكاتبه الإقليمية، المساعدة التقنية في السياسات والتشريعات البيئية وإلى المعاهد البيئية في تشاد وليبيريا وموريتانيا والنيجر ورواندا وتوغو في أفريقيا؛ وبروناي دار السلام، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار في آسيا؛ وانتيغوا وبربودا وشيلي وكوبا والبيرو في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ ولبنان وعمان في غرب آسيا. كما أن المرحلة الثانية من البرنامج المشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهولندا بشأن القانون البيئي والمعاهد البيئية في أفريقيا الذي يتلقى دعماً الآن من عدد أكبر من الجهات المانحة والوكالات الشريكة والاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة، وسوف تقدم مزيداً من العون للبلدان الأفريقية في إحراز تقدم في بناء المؤسسات. وواصل برنامج البيئة تقديم الخدمات الاستشارية بإنشاء وتشغيل فرقة العمل المعنية بعمليات الإنفاذ التعاونية الموجهة ضد الاتجار غير المشروع في أنواع الحيوانات والنباتات البرية والتابعة لاتفاق لوساكا، وكذلك إلى مجلس إدارة اتفاق لوساكا. وتكملة لمثل هذه الخدمات الاستشارية القانونية، سوف يعقد برنامج الأمم المتحدة للبيئة البرنامج التدريبي العالمي الخامس للقانون البيئي والسياسة البيئية وذلك في نيروبي في الفترة من 19 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 7 كانون الأول/ديسمبر 2001.

تعزيز فهم القانون البيئي

38 - سوف يظل تعزيز فهم القانون البيئي على نطاق أوسع عن طريق نشر المعلومات والتدريب وزيادة الوعي عنصراً برنامجياً هاماً لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وعن طريق زيادة تطوير خدمة المعلومات المتعلقة بالقانون البيئي المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة وهي الخدمة المسماة (ECOLEX)، سيتم استغلال الفرص التي توفرها تكنولوجيا المعلومات الجديدة بغية ضمان الوصول السريع والمُحَسّن إلى المعلومات المتعلقة بالقانون البيئي الدولي والوطني.

الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف: تماسكها وتحافزها

39 - يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة بنشاط على معالجة الحاجة إلى تنسيق محسن فيما بين الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف وكذلك الحاجة إلى الدعم البرنامجي لمثل هذه الاتفاقيات عن طريق اجتماعات ومشاورات يعقدها بانتظام. ويوفر فريق الإدارة البيئية مزيداً من الفرص لمعالجة قضايا التنسيق والروابط والتكاملية بين الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف وبرامج منظومة الأمم المتحدة. وبموجب العملية الوزارية الحكومية الدولية لتقوية الإدارة البيئية الدولية وهي العملية التي أنشأها مجلس الإدارة في مقرره 21/21، أُولي اعتبار للطرق والوسائل الممكنة لزيادة التماسك والتحافز فيما بين الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف.

جيم - إدماج الأبعاد البيئية في السياسات الاقتصادية

التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة

40 - يتشاور برنامج الأمم المتحدة للبيئة بانتظام، في سياق تنفيذ برنامج عمله، مع المنظمات الشريكة داخل منظومة الأمم المتحدة وينسق معها الأنشطة في مجالات محددة ذات الاهتمام المشترك. ويوفر فريق الإدارة البيئية لهيئات ووكالات الأمم المتحدة الناشطة في ميدان البيئية والمستوطنات البشرية الفرص لزيادة التنسيق والتعاون.

العولمة وصنع سياسة الاقتصاد الكلي ووكالات الإقراض للتصدير

41 - منذ أواخر الثمانينات من القرن الماضي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مشترك في إدماج الاعتبارات البيئية في الاقتصاد الكلي وبصورة خاصة في سياسات التجارة. وقد اضطلع، على سبيل المثال، بمشاريع قطرية بشأن المحاسبة البيئية والمحاسبة المتعلقة بالموارد الطبيعية وتصميم وتطبيق الأدوات الاقتصادية لتحقيق الأهداف البيئية. وقد كانت هناك جولتان من المشاريع القطرية بشأن تصميم الأدوات الاقتصادية لحماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية. ويجري الآن التوسع في هذه المشاريع في إطار فرقة العمل لبناء القدرات المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) والمعنية بالتجارة والبيئة والتنمية للاستجابة لمطالب قطرية محددة وزيادة بناء القدرات في تلك البلدان.

42 - وبدء برنامج الأمم المتحدة للبيئة، كامتداد طبيعي لمبادراته المالية، أداء دور في إدماج المناظير البيئية في ممارسات وكالات إقراض الصادرات. وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر 2001، عقد حلقة عمل لمدة يومين في باريس لكبار المدراء التنفيذيين من تلك الوكالات، وذلك بهدف تمكينهم من فهم التحديات والفرص الجديدة المرتبطة بإدخال الفحص البيئي الفعال في عملهم التنفيذي الداعم للمشاريع الاستثمارية الرئيسية في أنحاء العالم. وقد نشأت حلقة العمل هذه عن مشاركة برنامج البيئة كمنظمة مراقبة في مفاوضات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الرامية إلى وضع إطار للنهج البيئية المشتركة من جانب مثل هذه الوكالات.

التجارة والبيئة

43 - نفذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة ما مجموعة 12 مشروعاً قطرياً لتقييم الوقع البيئي لتحرير التجارة. وقد ساهمت هذه المشاريع في وضع منهجيات لدراسة الروابط المعقدة بين التجارة والبيئة والتنمية، كما أنها زادت من قدرة المؤسسات الوطنية على الاضطلاع بمثل هذه التقييمات وتزويد الحكومات بالمشورة فيما يتعلق بالسياسة العامة في هذا المجال. وكتكملة لهذه الدراسات، وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة "دليلاً مرجعياً بشأن التقييم المتكامل للسياسات المتعلقة بالتجارة"، وذلك بمساعدة فريق خبراء عامل. ويطبق البرنامج الآن منهجيات التقييم هذه في القطاع الزراعي بصورة خاصة وذلك بالتعاون مع أمانة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي.

44 - وتستجيب فرقة العمل لبناء القدرات المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والانكتاد والمعنية بالتجارة والبيئة والتنمية بالطلبات المحددة الواردة من البلدان النامية لزيادة قدراتها على تحليل الروابط بين التجارة والبيئة والتنمية والاستجابة لها. وتشمل الأنشطة البحوث المواضيعية، والمشاريع القطرية، والتدريب،

والحوار المتعلق بالسياسة العامة، وإقامة الشبكات. ويجري العمل حالياً بسبعة مشاريع وطنية وإقليمية بينما قدمت الحكومات ومؤسسات البحوث في البلدان النامية أكثر من 40 مقترحاً آخر إلى حلقة العمل. ويجري حالياً التماس موارد خارجة عن الميزانية لمواجهة هذا الطلب.

45 – وقد بدأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة حواراً بين أمانات الاتفاقات البيئية ومنظمة التجارة العالمية وكذلك إشراك الحكومات الأعضاء في كل منها والمنظمات غير الحكومية بهدف زيادة التحافز والدعم المتبادل بين الاتفاقيات ومنظمة التجارة العالمية. وعقدت منذ حزيران/يونيه 1999 سلسلة من خمسة اجتماعات أسفرت عن قائمة من الإجراءات الملموسة التي يمكن للأمانات منفردة أو متعاونة ولأعضاء الاتفاقية أن تتخذها لزيادة هذا الدعم المتبادل.

46 – ويقدم برنامج البيئة المعلومات بشأن التمحيص البيئي للمشاريع، وفوائد الاضطلاع بمثل هذا التمحيص، في تعاون وثيق مع المصارف وشركات التأمين، وشركات إدارة الأصول الموقعة على المبادرات المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

اقتصاد دورة الحياة

47– يمثّل نهج دورة الحياة وسيلةً للتصدي للقضايا والفرص البيئية من منظور نسقٍ شامل أو كلي. فمن خلال هذا النهج يجري تقييم أو تصميم مُنتجٍ ما أو منظومةِ خدماتٍ ما بهدف تقليل آثارها البيئية المحتملة على امتداد دورة حياتها. ومن المهم العمل على إتاحة معرفة متزايدة بأنماط للاستهلاك والإنتاج اكثر حفاظاً على البيئة، وبخاصة في البلدان النامية حيث يمكن للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الإفادة منها من خلال ما تنطوي عليه من إمكانيات لتحقيق القدر الأمثل من فرص الأعمال مما يسهم في اجتثات الفقر هيكلياً.

48– وقد ذكر إعلان مالمو الوزاري أن "هذا النهج يجب ربطه باستنباط تكنولوجيات انظف وأكثر فاعلية في توظيف الموارد لاقتصادٍ يقوم على أساس دورة الحياة". ويأتي هذا في أعقاب التنقيح الذي جرى عام 1999 في "الخطوط التوجيهية للأمم المتحدة لحماية المستهلك" والذي يدعو الحكومات ودوائر الصناعة أن تأخذ في الحسبان الآثار البيئية للسلع والخدمات على امتداد دورة حياتها. وسعياً إلى تعزيز الجهود الدولية من اجل اقتصاد يقوم على أساس دورة الحياة، وحَّد برنامج الأمم المتحدة للبيئة في العام الماضي جهوده مع "جمعية السميات والكيمياء البيئية" لإنشاء مبادرة دورة الحياة. وتشمل أهداف هذه المبادرة تشجيع إقامة اقتصاد يقوم على أساس دورة الحياة عن طريق وضع واستخدام طرائق وبيانات تتفق مع أفضل الممارسات التي تم التعرف عليها في مجال تقييم أثر دورة الحياة. ويسعى برنامج الأمم المتحدة للبيئة، فضلاً عن ذلك، إلى وضع ونشر أدوات عملية لتقييم الفرص والمخاطر والمبادلات المرتبطة بالمنتجات طيلة دورة حياتها بما يكفل تحقيق التنمية المستدامة. وسيجري دعم هذه العملية بخطوط توجيهية ودراسات حالة. وتكمّل هذه المبادرة إطار المعايير القياسية والتقارير التقنية للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي.

49– سوف تشجع المبادرة استنباط أدوات، تستخدمها الحكومات ودوائر الأعمال والمستهلكون، تترجم فكرة دورة الحياة إلى ممارسة فعلية سعياً إلى إقامة اقتصاد يقوم على أساس دورة الحياة، بما يؤدي إلى تحقيق الفوائد التالية:

(أ) تجنب الازدواجية في العمل والاعتباطية؛

(ب) توفير بيانات يُعتد بها في صورة يسهل الوصول إليها؛

(ج) إعداد الصناعة للتعامل مع مستهلكين متزايدي الوعي؛

(د) دعم الممارسات التجارية الجيدة؛

(هـ) الإسهام في التحسين المستمر؛

(و) ضمان إمكان تطبيقها ونشرها عالميا.

50- وبهذا العمل، يسعى برنامج الأمم المتحدة للتنمية إلى دعم وحفز المراكز الإقليمية والوطنية للإنتاج الأنظف وتوسيع شبكة خبراء الحكومات والصناعة لتوفير المشورة والمُدخلات الجارية ومساعدة أصحاب الشأن على الإفادة من الأسواق الجديدة. كذلك استمر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عقد اجتماعات مائدة مستديرة واجتماعات تشاورية وحلقات دراسية في الأقاليم بالتعاون مع مكاتبه الإقليمية (وبخاصة في نيروبي وجنيف وكوالالمبور وساو باولو وتالّين) ، وفي تشجيع المبادرات الطوعية الرامية إلى زيادة الالتزام البيئي للجمهور والقطاع الخاص بما يعكس مطالب المجتمع المدني.

51- ويجري الآن، على نحو متزايد تطبيق نهج دورة الحياة في الإدارة البيئية في بلدان كثيرة وإن كانت من البلدان المتقدمة أساساً. ومع ذلك، فإن ثمة ضرورة للمضي في تطوير وتطبيق المنهجيات والتكنولوجيات اللازمة لتحقيق الإنتاج والاستهلاك المستدامين. ويمكن للبلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقال أن تجني فوائد جوهرية من هذا المفهوم. ومن المهم العمل على زيادة إتاحة هذه المنهجيات والتكنولوجيات لجميع البلدان. وتتمثل أهداف برنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذا المضمار في رفع مستوى الوعي والفهم على نطاق العالم بقضايا الإنتاج الأنظف والأكثر أماناً، وتشجيع استخدام أدوات الإدارة والتكنولوجيات ذات الصلة، بما يفضي إلى كفاءة استخدام الموارد الطبيعية ومنع التلوث؛ ورفع مستوى وعي المنظمات الدولية والحكومات ودوائر الصناعة والأعمال والهيئات العامة والمجتمع المدني بضرورة الوصول إلى أنماط للاستهلاك أكثر حفاظاً على البيئة سعياً لتقليل التلوث والنضوب في الموارد وبما يتيح الإفادة من الأسواق الجديدة، وتعزيز قدرات الحكومات والصناعة والمنظمات الأخرى على اتخاذ قرارات بشأن السياسات وعلى الإقدام على تدابير أخرى على جميع المستويات.

دال - دعم المساءلة البيئية

مبدأ "الملوَّث يدفع"

52- تدعو الضرورة إلى المضي قدماً في وضع سياسات تقوم على مبدأ "الملوَّث يدفع" بما يدعم إعمال هذا المبدأ على جميع مستويات صنع القرار وفي جميع الأقاليم. ويُزمع برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يواصل السعي إلى هذا الهدف من خلال استخدام أدوات اقتصادية على جميع المستويات، الوطني والإقليمي والعالمي، مع التركيز بصفة خاصة على التنفيذ في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة

انتقال. ويُجرى البرنامج تحليلات للآثار البيئية للإعانات التي يتلقاها قطاعا مصائد الأسماك والطاقة بغية تصميم إصلاحات في السياسات ترمي إلى تحقيق الأهداف في مجال البيئة والتنمية المستدامة. وقد قامت حلقات عمل إقليمية بشأن قطاع الطاقة وحدث جانبي جرى تنظيمه أثناء الدورة التاسعة للجنة المعنية بالتنمية المستدامة بتحديد أهداف إصلاحات نظام الدعم في هذا القطاع وبوضع خطوط عامة لهذه الإصلاحات. وأدت تحليلات للسياسات العامة وحلقات عمل عُقدت في جنيف بشأن الدعم الذي تتلقاه مصائد الأسماك إلى تحديد آثاره على إدارة الموارد الطبيعية بمزيد من الوضوح، كما حققت تقدماً في فهم كيفية تطوير أوجه التآزر بين القواعد التجارية لمنظمة التجارة العالمية والتدابير الرامية لتحقيق الإدارة المستدامة لهذه الموارد.

53- كذلك انشأ برنامج الأمم المتحدة، بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، فريقاً عاملاً معنياً بالأدوات الاقتصادية كي يساعد صانعي السياسات في تحديد ومعالجة المعوقات التي تعترض استخدام هذه الأدوات للإدارة البيئية والتنمية المستدامة. وسوف يقدم هذا الفريق العامل أيضاً تحليلاً يبين كيفية استخدام الأدوات الاقتصادية استخداماً فعالاً لدعم تنفيذ الاتفاقيات البيئية.

القطاع الخاص والبيئة

54- استمر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تشجيع اضطلاع القطاع الخاص بدور أكبر في رعاية البيئة. ويشمل هذا خلق مبادرات طوعية جديدة، وتعزيز الإرشاد بشأن المداومة على إعداد التقارير، والنهوض بدور فعال بوصفه إحدى الهيئات الرئيسية الثلاث للأمم المتحدة في تقرير المبادرة المدمجة العالمية المقدمة من الأمين العام. وقد نُظمت فعالية خاصة تحت عنوان "المبادرة المدمجة العالمية في الممارسة العملية" على هامش الدورة الحادية والعشرين لمجلس الإدارة والمنتدى البيئي الوزاري العالمي بغية تيسير الحوار حول الأبعاد البيئية للمبادرة. ومن هذا المنطلق، يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتعاون وثيق مكتب الأمين العام في التخطيط لحوار، يجري عام 2002، حول سياسات الاستدامة في المبادرة المدمجة العالمية.

55- كذلك استمر برنامج الأمم للبيئة في تفعيل وتطوير شراكاته مع القطاع الخاص، فأصبحت المبادرات المالية تضم الآن أكثر من 180 مؤسسة مالية و 80 شركة تأمين. وتستهدف مبادرة "منظم الرحلات" ومبادرة "الاستدامة العالمية"، اللتان جرى إطلاقهما في عام 2000 و 2001 على التوالي، تشجيعَ السياحة المستدامة واستخدام التكنولوجيات الجديدة للتنمية المستدامة. وتساعد المنتديات التي تُنظَّم مع صناعة المركبات وقطاع الإعلان على إجراء حوارات مع شتى أصحاب الشأن لتشجيع الحراك المستدام والاستهلاك المستدام. وقد تم تصميم مواقع على شبكة الإنترنت لتيسير نقل المعلومات سعياً إلى تطوير ممارسات جيدة في قطاع النفط والغاز وكذلك في قطاع التعدين. ويساعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة على إعداد مدونة سلوك بشأن استخدام السيانيد في عمليات استخراج الذهب. كما قام مزيد من الشركات بتوقيع الإعلان الدولي بشأن الإنتاج الأنظف. وسعياً إلى كفالة الشفافية المطلوبة من الشركات، يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالاشتراك مع "الائتلاف من أجل اقتصادات مسؤولة بيئياً" وهو منظمة غير حكومية في الولايات المتحدة الأمريكية، وبدعم من مؤسسة الأمم المتحدة، بتشجيع المبادرة العالمية لإعداد التقارير وهي مبادرة تستهدف وضع واستخدام صيغة موحدة لتقارير الأداء البيئي المقدمة من القطاع الخاص. كذلك يعمل عدد من المطبوعات الجديدة، إلى جانب مجلة الصناعة والبيئة، على زيادة وعي الشركات الخاصة بضرورة وفوائد التنمية المستدامة.

هاء – إشراك المجتمع

56- إن التصدي للأسباب الجذرية للتدهور البيئي العالمي الناجم عن مشاكل اجتماعية واقتصادية يقتضي بالضرورة اشتراك جميع القوى الفاعلة المعنية، ومن هنا الحاجة إلى إشراك المجتمع المدني إشراكاً فعالاً.

تعزيز الشراكات

57- واصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مشاوراته مع المنظمات والمؤسسات غير الحكومية لتعزيز الشراكات في تحقيق الأهداف البيئية. كما يجرى البرنامج، فضلاً عن ذلك، مشاورات مع المؤسسات الإنمائية، ومؤسسات البحث العلمي وبحوث السياسات، والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، بشأن سبل ووسائل تحقيق التآزر بين السياسات البيئية وسياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وقد عزز، من خلال مكاتبه الإقليمية، التفاعل مع المنظمات غير الحكومية في الأقاليم.

منتديات للمنظمات غير الحكومية

58- سعياً إلى تيسير الحوار مع المنظمات غير الحكومية، استمر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تنظيم سلسة من الاجتماعات والمناقشات بين المتخصصين بالشراكة مع منظمات غير حكومية، وشمل ذلك اجتماعات نظمت على هامش مؤتمرات الدول الأطراف في الاتفاقيات البيئية العالمية. وعقد البرنامج منتديات بالتزامن مع الدورة الاستثنائية السادسة لمجلس الإدارة / المنتدى البيئي الوزاري العالمي (مالمو، السويد، آيار/مايو 2000)، وكذلك مع الدورة الحادية والعشرين لمجلس الإدارة / المنتدى البيئي الوزاري العالمي (نيروبي، شباط/فبراير 2001).

مشروع استراتيجية

59 – عملا بمقرر مجلس الإدارة 19/21، شرع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عملية لتنقيح سياسته تجاه المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، سعياً إلى تعزيز الشراكة معها. ويجري الآن وضع مشروع استراتيجية من شأنها أن تكفل الاشتراك الفعال للمجتمع المدني في عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة (انظر الفرع 4 أدناه).

دعم إسهامات المنظمات غير الحكومية في القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة

60- يقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدعم إلى منظمات غير حكومية للإسهام بمدخلات في العملية المفضية إلى القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة، وذلك عن طريق وسائل تشمل تنظيم منتديات إقليمية للمنظمات غير الحكومية لإجراء استعراضات إقليمية لجدول أعمال القرن الحادي والعشرين. وفي آيار/مايو 2001، عقد برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي مشاورات للمجتمع المدني حول الإدارة البيئية العالمية وكذلك حول ترتيبات اشتراك المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في عمل البرنامج.

مبادئ أخلاقية جديدة لاحترام الطبيعة

61- يشدد إعلان الألفية الصادر عن الأمم المتحدة على بعض القيم الأساسية بوصفها قيماً جوهرية للعلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين، ومنها الحرية والمساواة والتضامن والتسامح واحترام الطبيعة وتقاسم المسؤولية. وفي سياق احترام الطبيعة يجب التحلي بالحصافة في التعامل مع جميع الأنواع الحية والموارد الطبيعية بما يتمشى مع المبادئ الموجهة للتنمية المستدامة .

تمكين المجتمع المدني

62- إن ترجمة هذه القيمة إلى تدابير ملموسة بغية رد التدهور البيئي على أعقابه تمثل تحدياً رئيسياً. ويوفر المجتمع المدني عاملاً قوياً لتعزيز الأغراض والقيم البيئية المشتركة. ويمكن أن نجد مفتاحاً لتحويل الالتزامات إلى عمل في تمكين القوى الفاعلة الرئيسية في المجتمع المدني، بما في ذلك اسهامها الفعال في عملية صنع القرار في المسائل البيئية.

الممارسات الثقافية والتقليدية والعولمة

63- هناك حاجة ماسة لإدراج المنظورات الثقافية المحلية والتقليدية ضمن المناقشة الجارية حول العولمة وضمن معايير وسياسات بيئية عالمية محددة، وكذلك في مداولات القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة. فأحد مفاتيح النجاح في مقاومة التدهور البيئي يكمن في احترام القيم الأخلاقية والروحية والتنوع الثقافي وحماية المعرفة المحلية. وتنهض منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية بدور مهم في إدراج هذا المنظور ضمن هذه الأنشطة والتطورات العالمية. وسوف ينشط برنامج الأمم المتحدة للبيئة لكفالة تمثيل وجهات النظر الثقافية المحلية والتقليدية في المحافل وفي الحوار حول السياسات، لاسيما في مجال التنوع البيولوجي واستخدام الأراضي، أثناء العلمية المفضية إلى القمة العالمية. وسوف يساعد البرنامج المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في الترويج لهذه القضية وبخاصة على الصعيد العالمي. وسيسعى البرنامج إلى تدبير سبل ووسائل تكفل له تحسين استخدام المعرفة الموجودة لديه.

64- بمساعدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة تحيط رابطات الصناعة وأصحاب المصلحة المعنيون بالتقدم المحرز صوب التنمية المستدامة منذ اعتماد جدول أعمال القرن 21، ويتمكنون من تحديد الخطوط العامة للتحديات المقبلة. ويجرى استعراض هذا العمل وإبداء الرأي فيه من جانب شتى أصحاب المصلحة بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمؤسسات العمالية والحكومية والأكاديمية. وسوف تُنشر مجموعة من التقارير القطاعية في منتصف عام 2002.

التثقيف البيئي والتدريب البيئي

65- التثقيف البيئي والتدريب البيئي هما أداتان رئيسيتان في الوعي والتقدم البيئي. وقد نظم برنامج الأمم المتحدة للبيئة أثناء عام 2001 حلقات دراسية وحلقات عمل على كل من المستوى العالمي والإقليمي

والوطني، ضمت أكثر من مائة مشارك من 52 بلداً في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأمريكيا اللاتينية. وشملت الموضوعات التي تم تناولها نوع الجنس والبيئة، وخيارات الطاقة المتجددة، وتعلم العمل البيئي ومشاركة الجمهور، والتوعية بمشاكل المياه في المدن الأفريقية. وتيسيراً للتدريب وسعياً إلى نشر المعلومات، قام برنامج البيئة بنشر أربعة أدلة وجيزة للتدريب ومواد تعليمية للتثقيف والتوعية العامة شملت معلومات تقدم من خلال الإنترنت. كما أستمر البرنامج في تقديم محاضرات عامة للمجموعات التي تزور مقره وفي مؤتمرات وحلقات دراسية شتى يُدعى إليها.

واو – نحو القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة

الإدارة البيئية الدولية

66- طبقاً لإعلان مالمو الوزاري ومقرر مجلس الإدارة 22/21، جرى الشروع في عملية مشتركة بين الحكومات لتعزيز الإدارة البيئية الدولية من خلال عمل الفريق الحكومي الدولي المفتوح العضوية الخاص بالوزراء أو ممثليهم والمعني بالإدارة البيئية الدولية. وقُدمت إلى هذه العملية إسهامات من لجنة الممثلين الدائمين لدى برنامج الأمم المتحدة للتنمية، وأمانات الاتفاقيات متعددة الأطراف، وهيئات ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة ، ومنظمات غير حكومية ومنظمات المجتمع المدني، وخبراء وبيوت خبرة من خارج منظومة الأمم المتحدة. وسوف تُقدَم الحصيلة إلى الدورة السابعة الاستثنائية لمجلس الإدارة / المنتدى البيئي الوزاري العالمي (UNEP/GCSS.VII/2) وإلى القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة.

عملية التحضير الإقليمية للقمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة

67- ينهض برنامج الأمم المتحدة للبيئة بدور رئيسي في هذه العملية حيث يساعد البلدان وأصحاب المصلحة في الأقاليم على دعم إسهاماتهم إلى القمة. وقد اعتمدت سلسلة من الاجتماعات التحضيرية الإقليمية بيانات تحدد مجالات العمل ذات الأولولية.

4- وضع استراتيجية للإشراك الفعال للمجتمع المدني والقطاع الخاص والمجموعات الرئيسية في عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة

عملية التشاور

68- سلم إعلان مالمو الوزاري بأهمية المجتمع المدني في تحقيق الأهداف البيئية وأهداف التنمية المستدامة. كما كانت الدورة الاستثنائية السادسة لمجلس الإدارة / المنتدى البيئي الوزاري العالمي فرصة لإجراء مشاورات رئيسية مع منظمات المجتمع المدني، شرعت في تحديد سبيل نحو تعزيز إشراك المجتمع

المدني في عمل برنامج الأمم المتحدة للتنمية. وقد تم توفير التوجيه لهذه العملية من خلال قرار مجلس الإدارة 19/21 الذي فُوِّض المدير التنفيذي بمقتضاه في وضع استراتيجية لتعزيز الإشراك الفعال للمجتمع المدني عبر عملية تشاورية واسعة المدى.

69- وقد أتاحت عملية إعداد مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة وكذلك استعراض الإدارة البيئية الدولية فرصاً مهمة لإجراء مشاورات مع منظمات المجتمع المدني حول تنفيذ المقرر 19/21، بما في ذلك تنفيذه على الصعيد الإقليمي. وجرت المشاورات، بصفة خاصة، أثناء المنتديات العالمية في نيروبي في شباط/فبراير وآيار/مايو 2001. وقد اتخذت منظمات المجتمع المدني مبادرات عديدة من جانبها لتوليد أفكار بشأن هذا الموضوع. فعلى سبيل المثال، أجرى مركز الاتصال البيئي الدولي مناقشة إلكترونية، عُرضت نتائجها على منتدى آيار/مايو 2001، وأعد معهد استكوكهولم للبيئة ورقة مناقشة شاملة تحدد عدداً من الخيارات لتعزيز إشراك المجتمع المدني.

70- وقد استمرت لجنة الممثلين الدائمين لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مناقشة الخيارات المتصلة بتنفيذ هذا المقرر. وفي أيلول/سبتمبر طلبت من الأمانة إعداد ورقة تطرح خيارات محددة لتكون موضع نظر من اللجنة ومن مجلس الإدارة. وقد جرى توزيع هذه الورقة، التي روعيت في إعدادها المُدخلات التي أسفرت عنها المشاورات السابقة، على جميع أعضاء اللجنة للنظر فيها. ولقيت استحساناً من منتدى أفريقي للمجتمع المدني عُقد أثناء الاجتماع التحضيري الإقليمي للقمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة في نيروبي في تشرين الأول/أكتوبر 2001. وتقوم المكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في الوقت الحالي باستطلاع آراء منظمات المجتمع المدني في هذه الورقة.

المسائل الرئيسية التي جرى بحثها

71- في البداية حُددت المسائل الرئيسية المتصلة بإشراك المجتمع المدني في عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مذكرة مؤرخة 21 آب/أغسطس 2001 قدمها المدير التنفيذي إلى لجنة الممثلين الدائمين. ثم جرى تناول هذه المسائل بمزيد من التفصيل في ورقة الاستراتيجية، ويمكن إيجازها على النحو التالي:

72- مسائل السياسة العامة. ثمة حاجة إلى آليات تكفل إسهام المجتمع إسهاماً عالي القدر في صياغة السياسة العامة، ومدخلات من جانب منظمات المجتمع المدني في استعراض الإدارة البيئية، وفرصاً أفضل للوصول إلى المعلومات ومشاركة أوسع في صنع القرارات. ومن المقترح إنشاء منتدى تمثيلي لمنظمات المجتمع المدني تكون له ولاية الحوار مع المنتدى البيئي الوزاري العالمي وإعداد مشاريع مقررات للنظر فيها من قبل مجلس الإدارة.

73- المسائل التشريعية. تدعو الحاجة إلى توسيع نطاق إشراك المنظمات غير الحكومية في محافل السياسة العامة، وكذلك إلى تمكينها، على نحو أكثر إنصافاً، من الإدلاء ببيانات. ويجب أن تأخذ القاعدة 69 من النظام الداخلي لمجلس الإدارة هذا الأمر في الحسبان.

74- المسائل البرنامجية. ثمة حاجة إلى تنفيذ أفضل لسياسة برنامج الأمم المتحدة للبيئة تجاه منظمات المجتمع المدني، بما يشمله ذلك من رصدٍ للتقدم المحرز في اشتراك المجتمع المدني. ويجب أن تشمل الاستجابة مشروعاً معَززا للمبادئ التوجيهية، وتوفير منبر للإعلام/الاتصال لمنظمات المجتمع المدني / شبكة انفوتيرا / شبكة اليونيب، وبناء قدرات لدى منظمات المجتمع المدني والعاملين ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

75- المسائل المؤسسية. تدعو الحاجة إلى هيكل يكفل تدفق مدخلات منظمات المجتمع المدني إلى السياسة العامة، وكذلك إلى تعزيز دور المكاتب الإقليمية في إشراك منظمات المجتمع المدني وإلى استعراض دور اللجان الوطنية. ويُقترح إنشاء شبكة لمنظمات المجتمع المدني تمثل شتى التشكيلات، وان تسعى المكاتب الإقليمية إلى تيسير إقامة شبكات إقليمية لمنظمات المجتمع المدني، وأن تشكل جهات الاتصال فريقاً عاملاً يُعنى بمنظمات المجتمع المدني، وأن يجري تعزيز الوحدة المختصة بالمنظمات الحكومية والمجتمع المدني.

76- المسائل المتصلة بنطاق الاتصالات. تدعو الحاجة إلى تعزيز الاتصال التفاعلي مع منظمات المجتمع المدني وتحسين الوصول إلى المعلومات التقنية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويجب أن تشمل الخيارات استخدام الدليل البيئي لشبكة اليونيب كمنبر للاتصال بمنظمات المجتمع المدني، واستحداث أدوات إعلامية تستهدف منظمات المجتمع المدني، ومشاورات مع أصحاب المصلحة حول استراتيجية الإعلام/الاتصال، وإقامة قاعدة بيانات بشأن أفضل الممارسات.

77- المسائل المتعلقة بالتشاور. تدعو الحاجة إلى مزيد من المشاورات على جميع المستويات. ويجب أن يشمل هذا إضفاء صفة مؤسسية على جلسات الحوار في عديد من المنتديات.

78- المسائل المالية. تدعو الحاجة إلى تخصيص اعتمادات في الميزانية لإشراك منظمات المجتمع المدني ولأنشطة بناء القدرات، وإلى توفير مزيد من الموارد لوحدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة المختصة بالمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، وإقامة صندوق استئماني لمنظمات المجتمع المدني.

التوصيات

79- تتضمن ورقة الاستراتيجية بشأن العلاقات بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمات المجتمع المدني التوصيات الرئيسية التالية فيما يتعلق بالتدابير التي يتخذها مجلس الإدارة:

(أ) إنشاء منتدى رفيع المستوى لممثلي منظمات المجتمع المدني؛

(ب) تعديل القاعدة 69 من النظام الداخلي لمجلس الإدارة كيما تؤخذ في الحسبان ضرورة إشراك منظمات المجتمع المدني إشراكاً أوسع في اجتماعات مجلس الإدارة والاجتماعات ذات الصلة؛

(ج) إصدار توجيه واضح إلى الأمانة لكي تكفل إعطاء فرص لوجهات نظر شتى أصحاب المصلحة في جميع البرامج والمشاريع؛

(د) إنشاء صندوق استئماني لمنظمات المجتمع المدني.

80- وتشمل التوصيات الموجهة إلى الأمانة:

(أ) استحداث أدوات لرصد وتقييم اشتراك المجتمع المدني؛

(ب) تطوير الدليل البيئي بوصفه قاعدة البيانات المرجعية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة فيما يتعلق بالمنظمات غير الحكومية؛

(ج) المضي في تطوير شبكة اليونيب لإشراك المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في تبادل المعلومات؛

(د) وضع برنامج تدريبي لمنظمات المجتمع المدني، وكذلك للعاملين في برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

(هـ) اتخاذ المكاتب الإقليمية لتدابير لدعم هياكل الشبكات الإقليمية لمنظمات المجتمع المدني؛

(ز) إنشاء فريق عامل لمعالجة القضايا المشتركة المتصلة باشتراك منظمات المجتمع المدني؛

(ح) وضع استراتيجية اتصال لمنظمات المجتمع المدني بالتشاور مع أصحاب المصلحة الخارجيين الرئيسيين؛

(ي) تعديل إجراءات اعتماد المندوبين والتقييم التنظيمي.

81- قد يود مجلس الإدارة النظر في اعتماد مقرر على غرار ما يلي:

تعزيز اشتراك المجتمع المدني في عمل مكتب الأمم المتحدة في نيروبي

إن مجلس الإدارة،

إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة 2997 (د27) المؤرخ 15 كانون الأول/ديسمبر 1972، وبصفة خاصة الفقرة 5 من الفرع رابعاً، وكذلك إلى الفصل 28 من جدول أعمال القرن 21،

وإذ يشير إلى إعلان الألفية الصادر عن الأمم المتحدة وإلى قرار الجمعية العامة 162/55 المؤرخ 14 كانون الأول/ديسمبر 2000 بشأن متابعة نتائج قمة الألفية،

وإذ يشير أيضاً إلى مقرره 4/18 المؤرخ 26 آيار/مايو 1995، والذي دعا إلى إعداد إطار سياسة عامة وآليات مناسبة للعمل مع المجتمع المدني والقطاع الخاص والمجموعات الرئيسية الأخرى، وإلى السياسة المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية والمجموعات الرئيسية الأخرى والتي صدرت في 30 تشرين الأول/أكتوبر 1996 استجابة لتلك الدعوة،

وإذ يشدد على الفقرة 14 من إعلان مالمو الوزاري،

وإذ أحاط علماً مع التقدير بعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة فيما يتعلق بالمجتمع المدني والقطاع الخاص وسائر المجموعات الرئيسية،

وإذ أحاط علماً أيضاً ببيان المجتمع المدني الذي قُدّم أثناء الدورة الحادية والعشرين لمجلس الإدارة/ المنتدى البيئي الوزاري العالمي، وبالتوصيات والإسهامات المقدمة من منظمات المجتمع المدني لدى اجتماعها مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في آيار/مايو 2001، والتعقيبات المتلقاة من مختلف مجموعات المجتمع المدني استجابة لورقة مشروع الاستراتيجية المقدمة من الأمانة والمعنونة "تعزيز اشتراك المجتمع المدني في عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة"،

وإذ يتطلع إلى مزيد من التطوير في العلاقة بين المجتمع المدني والقطاع الخاص وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وهيئاته الإدارية، على أساس الترتيبات الموصى بها في تقرير المدير التنفيذي بشأن تنفيذ مقرر مجلس الإدارة 19/21،

وإذ يسلّم بان إشراك أصحاب المصلحة المنتمين إلى المجتمع المدني مهم لأسباب عديدة، منها أن أصحاب المصلحة الخارجيين لهم منظورات عديدة مختلفة يجب أن تؤخذ في الحسبان بغية توفير دعم طويل الأجل وعريض القاعدة لعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ولأن إشراك نطاق عريض من أصحاب المصلحة في التصدي للقضايا البيئية يوسّع من نطاق وتأثير الاستراتيجيات بما يتجاوز بكثير قدرة الموارد المالية والبشرية للبرنامج، ولأن الإشراك الفعال لأصحاب المصلحة يمكن أن يعوض الوجود الميداني المحدود للبرنامج على الصعيد الوطني حيث يوجد كثير من المشكلات البيئية التي يتعين التصدي لها ويتواجد كثير من شركائه في البرامج،

وإذ يصادق على توصيات المدير التنفيذي بشأن استحداث آليات لإشراك المجتمع المدني على مستويات تطوير السياسات، والشؤون التشريعية، وتنفيذ البرامج، والترتيبات المؤسسية، ونطاق العمل والتشاور، وآليات الميزانية،

1- يطلب إلى المدير التنفيذي:

(أ) إنشاء منتدى لممثلي المجتمع المدني له نظام داخلي تُراعى فيه ولاية برنامج المتحدة للبيئة وعمليات صنع القرار فيه وترتيباته التشغيلية؛

(ب) اختيار مندوبين للمنتدى عن طريق إجراءٍ شفاف يوضع بالتشاور مع نطاق عريض من تشكيلات المجتمع المدني، للاجتماع مرة على الأقل سنوياً لتدارس المسائل موضع الاهتمام الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة [ومجلس الإدارة]، ولطرح ما تسفر عنه اجتماعاتهم من توصيات بشأن هذه المسائل؛

(ج) استعراض سياسة برنامج الأمم المتحدة للبيئة تجاه المنظمات غير الحكومية، بالتشاور مع منتدى المجتمع المدني المشار إليه آنفاً وأصحاب المصلحة الرئيسيين الاخرين حسبما يقتضي الأمر، بما يكفل أن توفّر هذه السياسة توجيهاً واضحاً للأمانة بالعمل على ضمان أن تأخذ جميع البرامج والمشاريع في

الحسبان إتاحةَ فرصٍ لشتى أصحاب المصلحة للإعراب وجهات نظرهم في تصميم الأنشطة وتنفيذها ورصدها؛

(د) تقديم تقارير إلى المجلس في دوراته العادية والاستثنائية بشأن التقدم المحرز في تعزيز اشتراك برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع المجتمع المدني، بما في ذلك المشاركة في أنشطة تنفيذ البرامج وفي تخصيص اعتمادات الميزانية،

2- يرحب بالاستراتيجيات التي وضعها المدير التنفيذي للتدابير التي يتعين على الأمانة اتخاذها لتعزيز إشراك المجتمع المدني في عملها، ويوصيه بإنشاء هيئة استشارية لممثلي المجتمع المدني لدعم هذه المهمة، كما يطلب منه أن يقدم إليه في دورته المقبلة تقريراً بشأن التقدم المحرز في تنفيذ هذه الاستراتيجيات.

5- الصكوك القانونية الدولية التي تعكس أحكاماً يتضمنها المبدأ العاشر من إعلان ريو

82- طلب مجلس الإدارة، في مقرره 24/21، إلى المدير التنفيذي أن يقدم تقريراً عن الصكوك القانونية الدولية التي تعكس أحكاماً يتضمنها المبدأ العاشر من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، وأن يشمل ذلك تقديراً وتقييماً لمدى تغطيتها الفعلية للمبدأ العاشر.

83- ويؤكد المبدأ العاشر من إعلان ريو أن القضايا البيئية تُعالج أفضل ما تعالج باشتراك جميع المواطنين المعنيين على المستوى المناسب. كما ينص على ضرورة تمكين كل فرد، على المستوى الوطني، من النفاذ بشكل مناسب إلى المعلومات المتعلقة بالبيئة والموجودة بحوزة السلطات العامة، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالموارد والأنشطة الخطرة في مجتمعه المحلي، وان تتاح له فرصة الاشتراك في عمليات صنع القرار. ويطلب إلى الحكومات أن تيسّر وتشجع دراية الجمهور ومشاركته بإتاحة المعلومات على نطاق واسع، وان توفر على نحو فعال فرص اللجوء إلى إجراءات رفع الدعاوى القضائية والإدارية، بما فيها دعاوى التعويض وجبر الأضرار.

84- واستجابة لهذا المقرر، أخذت الأمانة في إجراء دراسة عن الصكوك القانونية القائمة يجري الآن تنظيم حصيلتها لتشكل تقريراً كاملاً عن الموضوع. ويقدم التقرير تحليلاً يقدّر ويقيّم مدى انعكاس الأحكام التي يتضمنها المبدأ العاشر في شتى أنواع الصكوك القانونية الدولية من اتفاقات بيئية عالمية، واتفاقات إقليمية، وصكوك غير ملزمة.

85- والنتيجة الرئيسية التي خلصت إليها الدراسة هي أن عدداً من الاتفاقيات العالمية والاتفاقات الإقليمية والصكوك غير الملزمة تورد أحكاماً تعكس بعض عناصر المبدأ العاشر. وقد انصب التركيز الأساسي على الاتفاقيات البيئية العالمية التي اعتمدت منذ عام 1992، مع تقدير وتقييم المدى الذي تعكس به هذه الاتفاقيات المبدأ العاشر. فاتفاقية عام 1992 بشأن التنوع البيولوجي تغطي التزام الأطراف المتعاقدة بكفالة النفاذ إلى المعلومات وتوعية الجمهور، وذلك في المواد 10 و 12 و 13، أما بروتوكول كارتاخينا لعام 2000 بشأن السلامة الأحيائية والملحق باتفاقية التنوع البيولوجي فيعكس ويغطي في مادته 23 مجالي النفاذ إلى المعلومات والمشاركة العامة في صنع القرارات. وفي اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1994 لمكافحة التصحر في

البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر وبخاصة في أفريقيا، يتناول عددٌ من الأحكام نُهج المشاركة على جميع المستويات بما فيها الوعي العام (أنظر المواد 3و5و6و8-10و19). أما اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لعام 1992 المتعلقة بتغير المناخ وبروتوكول كيوتو لعام 1997 الملحق بها فيغطيان مجالات توعية الجمهور وتثقيفه وتمكينه من الوصول إلى المعلومات. وتغطي المادة 6 من الاتفاقية هذه الجوانب على نطاق أوسع من تغطيتها في المادة 10 من بروتوكول كيوتو. وتوجب اتفاقية عام 1997 المشتركة بشان أمان إدارة الوقود المستهلك وبشان أمان إدارة النفايات المشعة، في المادتين 6 و 13 المتعلقتين باختيار مواقع المرافق المقترحة، أن يتخذ كل طرف من الأطراف خطوات لإتاحة المعلومات المناسبة المتعلقة بالأمان للجمهور.

86- واتفاقية روتردام بشأن إجراء الموافقة المسبقة عن علم بالنسبة لمواد كيماوية ومبيدات آفات خطرة معينة متداولة في التجارة الدولية تغطي، في ماديتها 14 و 15، المبدأ العاشر من إعلان ريو. وبصفة خاصة تُلزم الفقرة 5 من المادة 15 الأطراف بأن تكفل، في الحدود المستطاعة، نفاذ الجمهور إلى المعلومات المتصلة بالتعامل مع المواد الكيماوية وإدارة الحوادث والبدائل الأكثر أماناً للصحة البشرية أو للبيئة. كذلك فإن بروتوكول بازل لعام 1999 بشان المسؤولية والتعويض عن الضرر الناجم عن نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود يقدم مثالاً طيباً يعكس المبدأ العاشر في مجال تيسير اللجوء إلى القضاء في الأمور البيئية. وتتضمن المادة 10 من اتفاقية استوكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة أحكاماً تكفل النفاذ إلى المعلومات، في حين تتناول في المادة 7 المشاركةَ العامة في وضع خطط التنفيذ الوطنية للدول الأطراف وتنفيذها.

87- وعلى المستوى الإقليمي تُعد اتفاقية عام 1998 بشأن النفاذ إلى المعلومات والمشاركة العامة في صنع القرار والوصول إلى العدالة في الشؤون البيئية (اتفاقية آرهوس)، التي جرى التفاوض بشأنها برعاية لجنة الأمم المتحدة لأوربا، أشمل صك قانوني مُلزم يتضمن أحكام المبدأ العاشر. وتشمل الأمثلة الأخرى للصكوك التي تعكس هذا المبدأ في إقليم أوربا، بمعنى أنها تقضي بتوفير المعلومات للجمهور العام، بروتوكولين إضافيين إلى اتفاقية عام 1979 بشأن التلوث الهوائي طويل المدى عبر الحدود، وهما بروتوكول عام 1998 بشأن الملوثات العضوية الثابتة وبروتوكول عام 1999 لخفض التحميض والتأجين والأوزون على مستوى الأرض. ومن أمثلة الاتفاقات الأخرى التي تعكس المبدأ العاشر، وإن كانت قد اعتمدت قبل عام 1992، البروتوكولات الملحقة بمختلف اتفاقيات البحار الإقليمية والتي تحتوي أحكاماً بشأن إعلام الجمهور وتثقيفه، ومنها على سبيل المثال المادة 15 من بروتوكول عام 1985 المتعلق بالمناطق المحمية والحيوانات والنباتات البرية في إقليم شرق أفريقيا. كذلك تنص الاتفاقية الأوربية لعام 1991 بشأن تقييم التأثير البيئي في سياق عابر للحدود على إجراء لطلب المشاركة العامة في القيام بالتقييم المطلوب للتأثير للبيئي. كما تنص اتفاقية عام 1992 للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوربا بشأن آثار الحوادث الصناعية العابرة للحدود على أحكامٍ تؤكد ضرورة توفير المعلومات ذات الصلة للجمهور في المناطق المعرضة للتأثر وإعطائه فرصة المشاركة في الإجراءات المناسبة.

88- ومن بين أمثلة "القانون الإرشادي"، أو الصكوك القانونية الدولية غير الملزمة، تؤكد "مدونة أخلاقيات التجارة الدولية في المواد الكيماوية" أهمية كفالة النفاذ إلى المعلومات ذات الصلة، وإشراك منظمات المجتمع المدني في رصد امتثال الصناعة لأحكام المدونة. ويقضي برنامج الوعي والتأهب لمواجهة الطوارئ على الصعيد المحلي، وهو برنامج تابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بضرورة الإبلاغ عن الأخطار على الصعيد

المحلي بغية تخفيف الآثار الناجمة عن حوادث الصناعة. وينص برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، والمعتمد عام 1995، على تمكين الجمهور من الوصول إلى المعلومات عن طريق التوعية العامة بالتدابير الوطنية بشأن مياه المجارير، كما ينص على تيسير الاطلاع على المعلومات والمشاركة في صنع القرار في الأنشطة الوطنية المتعلقة بالملوثات العضوية الثابتة. وتقدم الفقرة 16 من إعلان مالمو الوزاري مثالاً آخر حيث يتجلى فيها المبدأ العاشر بصورة كاملة فيما يتعلق بتيسير الوصول إلى المعلومات، والمشاركة العامة في صنع القرار وتيسير اللجوء إلى القضاء في الشؤون البيئية. كما يسلم الإعلان، في مواضع أخرى منه، بأن القطاع الخاص والمجتمع المدني شريكان جيدان في معالجة المسائل البيئية.

89- ويجب أن يُلاحظ أن الإشارة إلى النفاذ إلى المعلومات البيئية في المبدأ العاشر من إعلان ريو تتضمن في آن معاً إتاحة المعلومات المطلوبة والحق في الحصول على المعلومات. وهو يدعو إلى إتاحة تلك المعلومات لجميع المعنيين، أياً كانوا، بشأن أي أمر يتصل بالبيئة. ويدعو النص المتعلق بالمشاركة العامة في صنع القرار أفرادَ الجمهور والأطراف المعنية الأخرى، مثل المنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية، إلى المشاركة في صياغة السياسات وتنفيذها. أما تيسير اللجوء إلى القضاء فيتطلب توفير ضمانات قضائية تسمح بالطعن في أي تدبير أو مقرر إداري يُتخذ بشأن البيئة. ويسلم برنامج مونتفيديو الثالث بأهمية هذه الجوانب لتطوير القانون البيئي وتنفيذه بصورة مطردة، ويُفرد مكاناً لمجال برنامجي محدد يتناول " المشاركة العامة والنفاذ إلى المعلومات" ويستهدف تحسين نوعية صنع القرار في الشؤون البيئية عن طريق زيادة الشفافية والنفاذ إلى المعلومات والمشاركة العامة.

6- برنامج التجارة والبيئة

90- لا زالت السياسة البيئية توضع في معظم البلدان بمعزل عن السياسات الاقتصادية والمالية والتجارية الرئيسية التي تشكل أساس الاقتصاد العالمي. وفي السنوات الأخيرة، أدت تدفقات تجارية واستثمارية غير مسبوقة إلى تزايد التدهور البيئي ونضوب الموارد الطبيعية في كثير من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال وهي بلدان لا تزال بحاجة إلى وضع سياسات بيئية تكميلية وتنفيذها تنفيذاً فعالاً. ونظراً للروابط الجوهرية بين الظروف البيئية والرفاه الاجتماعي، فإن هذه الاتجاهات تعوق الجهود الوطنية والدولية للتخفيف من وطأة مستويات الفقر المتزايدة في البلدان المتأثرة. وتزداد الآن اكثر من أي وقت مضى ضرورة أن تضع الحكومات سياسات تجارية وبيئية يدعم بعضها بعضاً على الصعيد العالمي عن طريق اتفاقات متعددة الأطراف بشأن التجارة والمالية والبيئة، وعلى الصعيد المحلي من خلال نظم متكاملة للسياسات الوطنية الاقتصادية والبيئية.

91- وتعبيراً عن الأولويات الوطنية الداعية إلى ضرورة تسخير العولمة لدفع النمو الاقتصادي مع العمل في الوقت نفسه على دعم حماية البيئة وتعزيز الرفاه الاجتماعي، يقوم برنامج الأمم المتحدة بمساعدة البلدان في تصميم سياساتٍ مشجعة للتجارة والتدفقات المالية الدولية بوصفهما قاطرتين للتنمية الاقتصادية، وتكفل في الوقت ذاته أن تدعم هذه التدفقات حماية الموارد الطبيعية والبيئية، وتسفر عن تقاسم منصف للفوائد التي توفرها. ولكفالة تحقيق نتائج فعالة في بلدان محددة، يساعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة البلدان في بناء قدرات

وطنية بطريقة تشاورية وشفافة يقودها البلد بنفسه، وتستجيب لأولويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ولمصالح جميع قطاعات أصحاب المصلحة الوطنيين.

92- وفي سنتي 2001 - 2002 عزز برنامج الأمم المتحدة للبيئة التآزر الداخلي بين البرامج في عمله في مجالات الاقتصاد والتجارة والمالية. وبينما عمل هذا التكامل على إيجاد تعاون أقوى مع مؤسسات اقتصادية وتجارية ومالية، فقد يسر للبرنامج في الوقت ذاته بلوغ أهدافه في تحسين فهم البلدان للروابط وأوجه التكامل بين التجارة والبيئة والتنمية، وتحسين قدرات البلدان على إدراج الاعتبارات البيئية ضمن سياسات الاقتصاد الكلي، بما فيها السياسات التجارية، وتشجيع وضع وتنفيذ سياسات للتنمية المستدامة من قبل قطاع الخدمات المالية.

ألف - تنمية القدرات الوطنية لتقييم الآثار البيئية للتجارة

93- يشمل عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة إجراء تقديرات للآثار البيئية، والتنموية كذلك، للتجارة وللخيارات السياسية المتاحة للتصدي لها. ويجرى هذا بطريقة تراعى شتى احتياجات وأولويات البلدان على تفاوت مستويات نموها.

تقييمات متكاملة للآثار البيئية لتحرير التجارة

94- في أعقاب جولة أولى شملت خمسة مشاريع قطرية أُنجزت في عام 1999، شرع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في جولة ثانية تشمل ستة مشاريع قطرية بشأن تقييم الآثار البيئية لتحرير التجارة، نجحت خلالها ستة أفرقه وطنية من ستة بلدان نامية (الأرجنتين والصين والإكوادور ونيجيريا والسنغال وجمهورية تنزانيا المتحدة) في وضع وتطبيق منهجيات للتقييم المتكامل (الاقتصادي والاجتماعي والبيئي) في قطاعات محددة ذات أهمية وطنية، وشمل ذلك تقييمات اقتصادية للموارد الطبيعية والبيئية. ثم قامت أفرقه وطنية، بالتشاور مع أصحاب المصلحة الوطنيين والوزارات الحكومية، بوضع مجموعة سياسات متكاملة للتصدي للآثار التي تم تحديدها أثناء إجراء التقييمات. وقد أنجزت هذه المشاريع في عام 2001، وكان العمل قد بدأ فيها في أوائل عام 2000 ، ويرد وصف موجز لها في تقرير جرى توزيعه في المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في تشرين الثاني/نوفمبر 2001. وقد نشرت ووزعت تقارير كاملة بشأن كل مشروع على حدة في أواخر عام 2001. وسوف تركز الجولة الثانية من هذه المشاريع على تنفيذ حزم السياسات التي وضعتها الأفرقة الوطنية.

دليل مرجعي للتقييم المتكامل للسياسات المتعلقة بالتجارة

95- خلال العامين الماضيين قام فريق دولي عامل لخبراء متعددي التخصصات جرى تشكيله في عام 1999 بوضع دليل مرجعي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة يُستخدم للتقدير المتكامل للسياسات المتعلقة بالتجارة.

وقد استفاد الدليل من الخبرة المكتسبة في تنفيذ الجولة الأولى من المشاريع القطرية، ثم جرى اختباره ميدانياً بواسطة المؤسسات المتعاونة القائمة بتنفيذ الجولة الثانية. وقد صدر الدليل في حزيران/يونيو 2001 وجرى توزيعه على نطاق واسع كي يوفر للحكومات والمنظمات غير الحكومية المعنية قائمة من الخيارات للقيام بتقديرات متكاملة للتجارة. وقد لقي الدليل قبولاً حسناً من دوائر التجارة والبيئة، وتجرى ترجمته الآن إلى الفرنسية واستخدامه لوضع نموذج تدريبي للممارسين.

فرقة العمل على بناء القدرات، المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والمعنية بالتجارة والبيئة والتنمية

96- يرد وصف عمل فرقة العمل هذه في الفقرة 44 أعلاه.

باء - فعالية الحوافز المستمدة من السوق وأدوات التقدير في تحقيق الأهداف البيئية

97- هناك دلائل متزايدة تبين أن مراعاة الآثار الخارجية عند تحديد أسعار الموارد من شأنه أن يجعل الأسواق تعمل بمزيد من الكفاءة لتحقيق الاستدامة للموارد الطبيعية والبيئية. وفي إطار هذا المنظور، يساعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة البلدان في تحليل كيفية تحقيق ممارسات أكثر استدامة في استخراج للموارد والإنتاج والاستهلاك عن طريق الاستعانة بأدوات اقتصادية مصممة بشكل مناسب وإزالة تشوهات السوق الناجمة عن الإعانات الضارة بيئياً.

المشاريع القطرية

98- في أعقاب جولة أولى شملت ستة مشاريع قطرية أنجزت عام 1999، شرع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في جولة ثانية تشمل ثلاثة مشاريع بشأن تصميم وتنفيذ أدوات اقتصادية لحماية البيئة نجحت خلالها أفرقة وطنية في ثلاثة بلدان (شيلي وكينيا والفيلبين) في تصميم حزم سياسات متكاملة تشمل أدوات اقتصادية لعلاج مشكلات بيئية وطنية ناشئة في قطاعات محددة. وقد أنجزت هذه المشاريع في عام 2001، وكان العمل فيها قد بدأ في أوائل عام 2000. كذلك تقوم المشاريع القطرية لتقييم الآثار البيئية لتحرير التجارة، والتي ذكرناها آنفا، بوضع سياسات متكاملة تشمل أدوات سياسية لتقليل الآثار البيئية السلبية بما يترتب على ذلك من تعظيم للمكاسب التنموية الصافية للتجارة وتحرير التجارة. وتقدم الخبرة، المكتسبة خلال تلك المشاريع، في وضع سياساتٍ ترتكز إلى السوق مُدخلاتٍ مفيدة للفريق الدولي العامل المعني بالأدوات الاقتصادية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

الفريق الدولي العامل المعني بالأدوات الاقتصادية

99- يمكن للأدوات الاقتصادية المصممة والمنفذة على النحو المناسب أن تسهم إسهاما فعالاً في الإدارة السليمة للموارد الطبيعية وفي تحقيق أهداف الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف. على أن هناك عدداً من المعوقات حال دون استخدامها على نطاق أوسع حتى الآن. ذلك أن التوسع في استخدام الأدوات الاقتصادية لدعم أهداف بيئية يقتضي فهماً أكبر لخواصها وآثارها، كما يقتضي قدرات بشرية ومؤسسية معززة لتصميمها وتنفيذها. وانطلاقاً من خبرة الأفرقة الوطنية التي تضطلع بالمشروعات القطرية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومن توصيات الاجتماع رفيع المستوى المعني بالبيئة والتنمية المستدامة والذي عقده برنامج الأمم المتحدة للبيئة في آذار/مارس 2001، أنشأ البرنامج فريقاً دولياً معنياً بالأدوات الاقتصادية في حزيران/يونيو 2001.

100- ويهدف الفريق العامل إلى مساعدة الممارسين وصناع السياسات عن طريق إعداد دليل تعليمي يبين كيفية وضع واستخدام أدوات اقتصادية للأغراض البيئية وتذليل معوقات التنفيذ. ويجرى خلال المرحلة الأولى من العمل، وهي المرحلة الجارية في الوقت الراهن، بحث الخبرة الماضية المتعلقة بمعوقات التنفيذ الفعال للأدوات الاقتصادية، وذلك من خلال استعراض الكتابات حول الموضوع وإجراء حوارات حول السياسات مع أصحاب المصلحة المعنيين. وسوف تناقش النتائج وسبل التقدم في الاجتماع المقبل للفريق العامل في أوائل عام 2002.

الإعانات (لقطاعي الطاقة ومصائد الأسماك)

101- تسليماً بالحاجة إلى إصلاح نظم إعانات الطاقة بما يقترن بها من عدم كفاءة في استهلاك الطاقة، اشترك برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع الوكالة الدولية للطاقة في تنظيم حلقات عمل إقليمية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية لدعم القدرات القطرية الداخلية على تحديد استراتيجيات مستدامة للطاقة ووضع خطوط خيارات سياسة عامة قادرة على دعمها. وسعياً إلى تقاسم الخبرات والدروس المستفادة، تم إعداد ملخص جامع لنتائج حلقات العمل وتوصياتها، وجرى توزيعه على نطاق واسع واستخدامه لدعم حلقة دراسية عقدت أثناء الدورة التاسعة للجنة المعنية بالتنمية المستدامة. وكمتابعة لهذا العمل، يقتضي الأمر مزيداً من الجهود لوضع دليل عن إصلاح سياسات الطاقة يسهل فهمه على المستخدمين.

102- وسعياً إلى إيجاد فهم أفضل وتحديد كمي وتصنيف للآثار السلبية الاقتصادية والبيئية، وما يرتبط بها من آثار اجتماعية، التي تترتب على الإعانات المقدمة لقطاع صيد الأسماك، وإلى استكشاف نهج للإدارة المستدامة لمصائد الأسماك، عقد برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتعاون وثيق مع منظمة التجارة العالمية، حلقة عمل حول إعانات مصائد الأسماك في شباط/فبراير 2001. واستكشف ممثلو الحكومات والمنظمات غير الحكومية، إلى جانب خبراء دوليين في مصائد الأسماك، العلاقة بين إعانات مصائد الأسماك وصيد الأسماك الجائر، وكذلك آثار إعانات البلدان المتقدمة على البلدان النامية. وناقشوا مشروعين قطريين لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، في الأرجنتين والسنغال، يركزان على قطاع مصائد الأسماك والآثار البيئية للإعانات، وكذلك ورقة بشأن القضايا أعدت بناء على طلب برنامج الأمم المتحدة. ومن المقرر عقد اجتماع للمتابعة في عام 2002، كما سيجرى أعداد دليل يسهل فهمه على المستخدمين يبين طرقاً لإصلاح سياسات مصايد الأسماك بما يزيد فعاليتها في دعم أهداف الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك.

تقييم التأثير البيئي

103- انطلاقاً من التجارب الميدانية واستجابة لطلبات قدمتها الحكومات، يجري الآن تنقيح الدليل التعليمي لتقييم التأثير البيئي والوثيقة المصاحبة له بعنوان "تقييم التأثير البيئي: القضايا والاتجاهات والممارسة" بهدف تمكين القائمين بالتدريب في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال من وضع مناهج تدريبية مناسبة لشتى الجماعات المستهدفة المعنية بتقييم التأثير البيئي، وتوفير نظرة عامة حديثة لتقييم التأثير البيئي لصانعي القرارات والممارسين، تساعدهم على تقييم التأثير البيئي ووضع استراتيجيات وإجراءات وطنية له. وتشدد الوثائق المنقحة على أهمية التقديرات الاستراتيجية المتكاملة التي تشمل الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية للتنمية، بحيث لا تقف ممارسة تقييم التأثير البيئي عند مستوى المشروع بل تمتد لتشمل تقديرات للسياسات والخطط والبرامج ذات الصلة. وسوف تُنشر الوثائق المنقحة في أواخر عام 2001 أو أوائل عام 2002.

محاسبة بيئية واقتصادية متكاملة

104- عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في إعداد دليل تشغيلي بشان المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة صدر في كانون الأول/ ديسمبر 2000. ويُستخدم الدليل كوثيقة مرجعية لتنفيذ المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة على الصعيد الوطني. وقد جرى توزيعه على نطاق واسع، كما يجرى استخدامه استخداماً واسع المدى من قبل الممارسين.

جيم - تعزيز فهم الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف والحوار ونشر المعلومات بشأنها

105- سعياً إلى مواجهة التحديات المتصلة بتعزيز أوجه التآزر فيما بين أنظمة التجارة والبيئة متعددة الأطراف، لابد من تعزيز شراكات وتحقيق توافق في الرأي بين المسؤولين في مجالي التجارة والبيئة. وعن طريق تيسير الحوار المنظم بين الأطراف المعنية من خلال اجتماعات رفيعة المستوى لمعالجة القضايا غير المحلولة على الحدود المشتركة بين السياسات البيئية والتجارية متعددة الأطراف، يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تعزيز الدعم المتبادل بين الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف واتفاقات منظمة التجارة العالمية. وينظم برنامج الأمم المتحدة اجتماعات في جنيف قبيل دورات لجنة التجارة والبيئة التابعة لمنظمة التجارة العالمية التي تبحث مسائل مماثلة. وتستفيد الاجتماعات التي يعقدها برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن هذه القضايا من مشاركة مسؤولي البيئة والتجارة العالمية كما توفر مدخلات هامة لمناقشاتهم.

الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف ومنظمة التجارة العالمية

106- ضم الاجتماع الذي نظمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تشرين الأول/أكتوبر 2000 لبحث الروابط بين منظمة التجارة العالمية والاتفاقات البيئية متعددة الأطراف، وكذلك الاجتماع رفيع المستوى المعني بالبيئة والتنمية والتجارة الذي عقده البرنامج في آذار/مارس 2001، ممثلين رفيعي المستوى للحكومات ولأمانات

الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف ومنظمة التجارة العالمية ليعملوا على إذكاء الوعي وتعزيز إمكانات تحقيق التآزر بين التجارة العالمية والإدارة البيئية، وبين الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف ومنظمة التجارة العالمية بصفة خاصة. وقد أوضحت هذه الحوارات العلاقة بين السياسة التجارية متعددة الأطراف والأهداف البيئية والإنمائية الوطنية، وعززت فهم فوائد تحقيق تآزر بين سياسات التجارة والبيئة. وسعياً إلى تلبية الاحتياجات التي حددها هذان الاجتماعان، عقد برنامج الأمم المتحدة للبيئة في حزيران/يونيو 2001 بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية، حلقة عمل بشأن الامتثال والإنفاذ وتسوية المنازعات، ساعدت في إيضاح العلاقة بين قواعد منظمة التجارة العالمية والإجراءات التجارية في الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف حيث طرحت أمثلة للطريقة التي يمكن أن تعزز بها القواعد التجارية أو تعوق الامتثال للاتفاقات البيئية متعددة الأطراف وإنفاذها. وقد أتاحت هذه الأمثلة لصانعي القرار الاستبصار بكيفية تعزيز وتنفيذ الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف وزيادة الدعم المتبادل بين هذه الاتفاقات ومنظمة التجارة العالمية. ويجرى الآن الإفادة من الحصيلة التي أسفرت عنها هذه الاجتماعات وكذلك حلقات العمل ذات الصلة التي عقدت بالاشتراك مع المكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، في المناقشات حول الإدارة البيئية الدولية التي بدأت في الدورة التاسعة للجنة المعنية بالتنمية المستدامة في نيسان/إبريل 2001 والتي سوف تستمر في المنتدى البيئي الوزاري العالمي والقمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة في عام 2002.

البيئة وحقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة

107- سعياً إلى تحقيق تقدم في العمل المتصل بحقوق الملكية الفكرية، عقد برنامج الأمم المتحدة للبيئة اجتماعاً لفريق خبراء في جنيف في كانون الأول/ديسمبر 2001 كي يبحث الآثار البيئية المترتبة على اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة. وقد تركز الحوار على الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية في مجال التنمية المستدامة في ظل هذا النظام، وذلك في سياق الاتفاقية المعنية بالتنوع البيولوجي، واستكشاف الكيفية التي يمكن أن يتأثر بها نقل التكنولوجيات السليمة بيئياً نتيجة تنفيذ هذه الاتفاقية. وسوف تستخدم وكذلك نتائج هذا الاجتماع، ونتائج ورقتين تم إعدادهما حول القضايا، للمضي قدماً في تطوير العمل بشأن هذا الموضوع سواء في سياق لجنة منظمة التجارة العالمية المعنية بالتجارة والبيئة أو في سياق الاتفاقية المعنية بالتنوع البيولوجي.

المبادرة المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

108- مع العولمة، ظهرت الحاجة أمام الحكومات وصانعي القرار في قطاع الخدمات المالية للعمل معاً على نحو أوثق بغية تعزيز تفهمهما المتبادل للمخاطر البيئية المقترنة بالاستثمار العام والخاص، ووضع سياسات وحوافز تشجع الاستثمارات الداعمة للتنمية المستدامة وللأهداف المحددة للاتفاقات البيئية متعددة الأطراف. ودعماً لهذه العملية، جرى إنشاء المبادرة المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتيسّر هذه المبادرة، التي تضم أعضاء من أكثر من 270 شركة في صناعتي البنوك والتامين، الحوار كما تنشر بحوثاً حول السياسات بين ممثلين رفيعي المستوى لقطاع الخدمات المالية والحكومات والمنظمات غير الحكومية.

109- وقد نظمت المبادرة المالية سلسلة من المؤتمرات الإقليمية لاستكشاف السبل التي يمكن أن يدعم بها قطاعُ الخدمات المالية في كل إقليم أهدافَ التنمية المستدامة التي اعتمدتها الحكومات في أقاليمها. وقد عقد

برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تشرين الأول/أكتوبر 2001 ووكالات ائتمان التصدير، ضمت أعضاء المبادرة المالية ووكالات لائتمان التصدير من بلدان متقدمة لتبادل المعلومات حول القضايا البيئية بغية تمكين المؤسسات المالية الخاصة والعامة من وضع سياسات داعمة للتنمية المستدامة.

110- وقد أنشأت المبادرة المالية أفرقة عمل معنية بتغير المناخ، وإدارة الأصول، والإدارة البيئية وإعداد التقارير، كما شكلت قوات عمل لدعم المبادرة المالية وأنشطتها على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وشارك فريق العمل المعني بتغير المناخ مشاركة فعالة في الدورتين السادسة والسابعة لمؤتمر أطراف الاتفاقية المتعلقة بتغير المناخ وذلك بأحدا ث جانبيه شهدت حضوراً جيداً. وسوف يصدر الفريق العامل المعني بالإدارة البيئية وإعداد التقارير مجموعة من الخطوط التوجيهية البيئية لقطاع الخدمات المالية وذلك في اجتماع المائدة المستديرة السنوي للمبادرة المالية الذي سيعقد في آذار/مارس 2002 في أمريكا الجنوبية. ويسعى الفريق العامل المعني بإدارة الأصول إلى زيادة وعي المستثمرين بالفرص والمخاطر المقترنة بالاستثمار وذلك من منظور التنمية المستدامة. ويجب أن يلاحظ في هذا الصدد أن المبادرة المالية قد أنشأت قوات عمل في أمريكا الشمالية وآسيا بغية دعم المبادرة هناك.

111- وتوفر مطبوعات المبادرة المالية خطوطاً توجيهية مفيدة بشأن السبل العملية التي يمكن لقطاع الخدمات المالية أن يشجع من خلالها استثمارات داعمة للتنمية المستدامة. وفي ايلول/سبتمبر 2001 تعاونت المبادرة مع وكالة بازل للطاقة المستدامة في إنجاز قائمة شاملة لمصادر تمويل مشاريع الطاقة المستدامة سيجرى إصدارها في أوائل عام 2002. كذلك تقوم المبادرة المالية بإعداد تقرير بشأن القطاع المالي لتقديمه إلى القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة، كما تعمل مع فريق البنك العالمي لإعداد تقرير بشأن أساليب ابتكارية لتمويل التنمية المستدامة لتقديمه أيضاً إلى القمة.

7- تقديم الدعم إلى أفريقيا

112- إعمالاً لمقرر المجلس 15/21 بشأن تقديم الدعم ألى أفريقيا، استمر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في اتخاذ تدابير محددة على النحو المبين بإيجاز فيما يلي:

ألف - دعم أفريقيا في تنفيذ الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف والمشاركة في المحافل الدولية

اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ

113- نظم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع حكومة النرويج، اجتماعاً للمفاوضين الأفريقيين في مجال تغير المناخ، وذلك في ايلول/سبتمبر 2001. وحضر الاجتماع مفاوضون من 18 بلداً وكذلك خبراء من برنامج الأمم المتحدة للبيئة وكندا وبلجيكا وأسبانيا، وكان الغرض من الاجتماع هو توضيح نتيجة الدورة السادسة المستأنفة لمؤتمر الأطراف ومناقشة القضايا المطروحة على الدورة السابعة خاصة وأنها تتعلق بتفعيل المقررات. وكان الهدف المتوخي هو تضييق الفجوات وصياغة موقف مشترك. وقد قُدَّم دعمٌ إضافي إلى المفاوضين أثناء الدورة السابعة بتوفير خدمات الترجمة الفورية طيلة المفاوضات.

التنوع البيولوجي والسلامة الأحيائية

114- بالتعاون مع أمانة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة مشاركة البلدان الأفريقية في الاجتماعات التالية:

(أ) اجتماع الخبراء مفتوح العضوية بشأن بناء القدرات لتنفيذ بروتوكول السلامة الأحيائية، الذي عقد في هافانا من 11 إلى 13 تموز/يوليو 2001؛

(ب) حلقة عمل بشأن الدعم المالي للأطر الوطنية للسلامة الأحيائية، عقدت في هافانا في 14 تموز/يوليو 2001؛

(ج) أغذية ومحاصيل جديدة للتكنولوجيا الأحيائية: العلم والأمان والمجتمع، حلقة عقدت في بانكوك من 10 إلى 12 تموز/يوليو 2001؛

(د) اجتماع للخبراء بشأن تداول الكائنات الحية المحورة وراثيا ونقلها وتغليفها والتعرف عليها، عقد في باريس من 13 إلى 15 حريزان/يونيو 2001؛

(ه) اجتماع مفتوح العضوية للخبراء بشأن نظام للامتثال بمقتضى بروتوكول كارتاخينا المتعلق بالسلامة الأحيائية، عقد في نيروبي من 26 إلى 28 أيلول/سبتمبر 2001؛

(و) اجتماع فريق الاتصال للخبراء الفنيين المعنيين بغرفة مقاصة السلامة الأحيائية، عقد في نيروبي يومي 27 و 28 ايلول/سبتمبر 2001.

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

115- قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة دعماً لتنفيذ الاتفاقية في كثير من البلدان الأفريقية وخاصة في مجال إعداد خطط عمل وطنية. وقد تمت صياغة مشروع مشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومرفق البيئة العالمية لتقييم تدهور الأراضي في الأراضي الجافة، ومن المقرر إشراك البلدان الأفريقية المتأثرة بالجفاف والتصحر إشراكاً كاملاً في عملية التمويل.

الدعم المقدم إلى الاتفاقات الإقليمية

116- بذل برنامج الأمم المتحدة للبيئة جهداً جاداً لحشد الإرادة السياسية للحكومات الأفريقية سعياً إلى إعادة تنشيط اتفاقية ابيدجان للتعاون في حماية وتنمية البيئة البحرية والساحلية في إقليم غرب ووسط أفريقيا. وقد وُجه نظر وزراء البيئة إلى ضرورة إعادة التنشيط، واتخذ المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة مقرراً في هذا الشأن. وساعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة في وضع آلية للتمويل تكفل لميزانية اتفاقية أبيدجان الموثوقية المالية وإمكانية التنبؤ والاستمرار. كما ساعد البرنامج في وضع نظام للتنسيق الفعال وقدم دعماً لتفعيل عمل وحدة التنسيق الإقليمي في أبيدجان.

117- وفيما يتعلق باتفاقية نيروبي لحماية وإدارة وتنمية البيئة البحرية والساحلية في إقليم شرق أفريقيا، جرى القيام بعديد من الأنشطة، منها برنامج عمل جديد لفترة السنتين، كي يستعرضها الاجتماع الثالث لمؤتمر الأطراف المقرر عقده في مابوتو والذي سينظر أيضاً في استراتيجية إقليمية بشأن الشعاب المرجانية وما يقترن بها من نظم إيكولوجية.

118- واستمر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في التشاور مع الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة ومنظمة الوحدة الأفريقية بغية استعراض الاتفاقية الأفريقية المعنية بحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية كيما تؤخذ في الحسبان المستجدات التي حدثت منذ اعتماد الاتفاقية. وقد عُقد الاجتماع الثالث المشترك بين الوكالات لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/ الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة/ منظمة الوحدة الأفريقية لاستعراض الوثيقة في أديس أبابا يومي 25 و26 تموز/يوليو 2001.

119- واصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة دعم ومساعدة الأطراف في تنفيذ اتفاق لوساكا بشأن عمليات الإنفاذ التعاونية الموجهة ضد الاتجار غير المشروع في أنواع الحيوانات والنباتات البرية.

120- كذلك دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة اشتراك بلدان أفريقية في اجتماعات خبراء نُظمت لوضع خطوط توجيهية بشأن الامتثال للاتفاقات البيئية متعددة الأطراف وإنفاذها، عقدت في جنيف في آب/أغسطس 2001 ونيروبي في تشرين الأول/أكتوبر 2001. كما قدم دعماً لحلقة عمل لوكالات إنفاذ القانون، عقدت في أوغندا من 16 إلى 18 تشرين الأول/أكتوبر 2001.

ألف - تقديم الدعم إلى أفريقيا للإعداد للقمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة

121- قدم برنامج الأمم للبيئة، بتمويل من حكومات مانحة، دعماً لعلمية التحضير الأفريقية للقمة العالمية. وجرى تنظيم خمسة اجتماعات تشاورية على المستوى الإقليمي الفرعي بقيادة خمس منظمات إقليمية فرعية هي الاتحاد المغاربي العربي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية/ السوق المشتركة لشرق وجنوبي أفريقيا، وجماعة تنمية الجنوب الأفريقي. وقد بحثت هذه الاجتماعات التشاورية التقديرات الإقليمية للإنجازات في تنفيذ جدول أعمال القرن 21، والمعوقات التي ووجهت وطريق المضي إلى الأمام، كما أسهمت بعناصر في الموقف الأفريقي الموحد الذي جرى تحديده في المؤتمر التحضيري الإقليمي.

122- قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة متضافراً مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الأفريقي للتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوصفهم الأمانة المشتركة الموسعة للإعداد للقمة، بتنظيم المؤتمر الأفريقي التحضيري للقمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة وذلك في نيروبي من 15 إلى 18 تشرين الأول/أكتوبر 2001. وقد وافق الوزراء المسؤولون عن البيئة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا على تقرير التقييم بشأن التقدم الذي أحرزته أفريقيا في تنفيذ جدول أعمال القرن 21، والمعوقات التي ووجهت وطريق المضي إلى الأمام. كما وافق الوزراء على بيان وزاري كان بمثابة إعلان سياسي حول المنظورات الأفريقية لتنفيذ جدول أعمال القرن 21 والطريق الذي يتعين قطعه.

123- كذلك نظم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالاشتراك مع المؤتمر الأفريقى التحضيري للقمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة، حقلة عمل للصناعة، كمساهمة في الشريحة الوزارية من المؤتمر، واجتماعاً للمنظمات غير الحكومية. وساعد البرنامج أيضاً حركات شبابية ونقابية على تقديم بيانات إلى المؤتمر.

باء - الدعم المقدم إلى المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة

124- واصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاضطلاع بمهام الأمانة للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة. وفي أعقاب إعادة تنشيط هذا المؤتمر، على نحو ما انعقد عليه الاتفاق في الدورة الثامنة للمؤتمر التي عقدت في أبوجا في نيسان/أبريل 2000، نظم برنامج الأمم المتحدة للبيئة اجتماعاً للجنة التي شكلها المؤتمر الوزاري الأفريقي للاضطلاع بالعمل فيما بين الدورات، وذلك في نيويورك في نيسان 2000 على هامش اجتماعات اللجنة التحضيرية للقمة العالمية، كما قدم تيسيرات لعقد اجتماع لمكتب المؤتمر هامش الاجتماع الثالث للفريق الحكومي الدولي مفتوح العضوية الخاص بالوزراء أو ممثليهم والمعني بالإدارة البيئية الدولية، وذلك في الجزائر العاصمة في ايلول/سبتمبر 2001.

125- وقد عقد المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة دورة استثنائية في نيروبي في 16 تشرين الأول/أكتوبر 2001، أثناء انعقاد المؤتمر الأفريقى التحضيري للقمة العالمية، للنظر في المكوَّن البيئي في أعمال القمة ومشروع البيان الوزاري. كما ناقش واعتمد قرارات بشأن أمور أخرى، منها تنفيذ وتفعيل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبروتوكول كيوتو الملحق بها، والصندوق المخصص لأقل البلدان نمواً، وبرنامج عمل المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة للسنوات 2000-2004، والاتحاد الأفريقي، والشراكة الجديدة للتنمية الأفريقية.

جيم - إنتاج أنظف وأنماط مستدامة للاستهلاك

126- نظراً للحاجة إلى تحسين عمليات الإنتاج الصناعي وإذكاء الوعي بهذه القضية في أفريقيا، شارك برنامج الأمم المتحدة للبيئة في أول اجتماع يُعقد في إطار مبادرة جديدة هي مبادرة المائدة المستديرة للإنتاج الأنظف والاستهلاك المستدام في أفريقيا. وتم إنشاء لجنة تنسيق إقليمية، ضمت ممثلين للأقاليم الفرعية الخمسة، لتنظيم الاجتماعات المقبلة للمائدة المستديرة، وطُلب من برنامج الأمم المتحدة للبيئة المساعدة في عملية المتابعة. كذلك أشترك برنامج البيئة مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في إنشاء مراكز وطنية للإنتاج الأنظف في سبعة بلدان أفريقية.

127- وفيما يتعلق بقطاع التعدين، أجري خلال عام 2000 تقييم للتأثير البيئي لنفايات المنظفات الحمضية المتخلفة من شركة لتعدين الفلورسبار في كينيا، كما نُظمت حلقة عمل في برث، باستراليا، ضمت 25 شركة من شركات التعدين، منها ثلاثة من أفريقيا، لبحث وضع نظم لمنع الحوادث في التعدين. وقد أبرم برنامج الأمم المتحدة البيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) اتفاقاً يقوم بمقتضاه مركز المستوطنات البشرية بإدراج برنامج الوعي والتأهب لمواجهة الطوارئ على الصعيد المحلي في أعمال مؤتمرات تعقد في غرب أفريقيا بشأن المواضيع الحضرية.

128- قام المركز الدولي للتكنولوجيا البيئية، التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بتنظيم حلقات عمل بشأن التأجين في البحيرات، وخدمات المشورة بشأن إدارة النفايات، واجتماعات مائدة مستديرة بشأن نوعية الهواء والتكنولوجيات غير الخندقية.

129- تم إنشاء مرفق لتقديم المشورة بشأن الطاقة المستدامة، وهو يقدم الآن المشورة إلى بلدان نامية منها بوتسوانا وغانا ومالي. كما بدأ في بوتسوانا وغانا ومالي والسنغال وزامبيا تنفيذ برنامج المبادرة الأفريقية لتنمية منشآت الطاقة الريفية، وهو برنامج يهدف إلى إنشاء شركات قطاع خاص صغيرة لإنتاج الطاقة في أفريقيا اعتماداً على الطاقة المتجددة. كما قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدعم لمشاريع أخرى للطاقة المتجددة في مصر وزمباوي.

130- استمر برنامج عمل الأوزون في تقديم مساعدات مهمة للبلدان الأفريقية بغية دعم امتثالها لبروتوكول مونتريال، وذلك من خلال الصندوق متعدد الأطراف لهذا البروتوكول.

131- قدم برنامج المواد الكميائية، التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، تيسيرات إلى :

(أ) مشروع لتبادل المعلومات المتعلقة بالإدارة وإقامة شبكات لها في أفريقيا، بالتعاون مع وكالة حماية البيئة بالولايات المتحدة؛

(ب) دراسات حالة بشأن الملوثات العضوية الثابتة في خمسة بلدان أفريقية؛

(ج) حلقات عمل تدريبية حول السياسة والتشريعات الخاصة بكيماويات ثنائي الفنيل المتعدد الفلورة والديوكسين/فوران، والتوقف التدريجي عن انتاج البنزين المعالج بالرصاص في بلدان أفريقية منتقاه.

132- بناء على طلبات متلقاه من البلدان، شرع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في ستة مشاريع قطرية بشأن تحرير التجارة والبيئة، وثلاثة مشاريع بشأن اختيار وتصميم وتنفيذ أدوات اقتصادية لحماية البيئة. وشملت البلدان المعنية كينيا ونيجيريا والسنغال وجمهورية تنزانيا المتحدة.

133- استمر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الاضطلاع بأنشطة مساعدة الصناعة. وخلال الفترة المستعرضة، تم تنظيم مبادرة لإعداد التقرير الشاملة في جنوب أفريقيا بالتعاون مع المنتدى البيئي الصناعي لأفريقيا الجنوبية، كما نُظمت في تونس ندوة بعنوان " المبادرة العالمية المدمجة لمجتمع الأعمال الأفريقي".

دال – حفظ البيئة

برنامج كفالة بقاء القردة العليا

134- في آيار/مايو 2001، شرع المدير التنفيذي في مبادرة لالتماس الدعم السياسي للحفاظ على حياة القردة العليا وذلك في إطار "برنامج كفالة بقاء القردة العليا". وعين المدير التنفيذي السيد روس ميترمييير رئيس الاتحاد العاملي للحفظ ورئيس اللجنة الخاصة للمحافظة على الأنواع التابعة للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، والسيدة جين جودال خبيرة الشمبانزي ذات الشهرة العالمية، والسيد توشيسادا نيشيدا الرئيس السابق للجمعية الدولية لعلم الرئيسيات، كمبعوثين خاصين لهذا البرنامج. وبذل برنامج الأمم المتحدة للبيئة جهوداً مع الاتفاقية المعنية بالتجارة في الأنواع المهددة بالانقراض، والاتفاقية المعنية بالأنواع المهاجرة ، والاتفاقية المعنية بالتنوع البيولوجي، والمؤسسة الأفريقية للحياة البرية، وتحالف حماية القردة، والمؤسسة العالمية للحياة البرية، ومع شركاء آخرين، بغية لفت الانتباه على نطاق العالم كله للأزمة التي يتعرض لها بقاء القردة. وقد بدأ المبعوثون، يدعمهم فريق صغير من الخبراء، في زيارة كل دولة من الدول التي تتوطن بها هذه الأنواع، وفي الحصول على موافقتها، على أعلى مستوى سياسي، على تحسين الحماية، وكذلك على دعم أقوى للحفظ ولإعداد واعتماد خطط وطنية للحفاظ على بقاء القردة العليا.

السلاحف

135- وقّعت تسع دول مذكرة تفاهم بشأن حفظ وإدارة السلاحف البحرية وأماكن توطنها في المحيط الهندي وجنوب شرق آسيا، ودخلت المذكرة حيز النفاذ في أول أيلول/سبتمبر 2001. وقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة مساعدة مالية للسنوات الثلاث الأولى من عمل الأمانة.

شبكة العمل الدولية للشعاب المرجانية

136- جرى القيام بأنشطة لحفظ الشعاب المرجانية في ساحل شرق أفريقيا المطل على المحيط الهندي، وذلك من خلال شبكة العمل الدولية للشعاب المرجانية، وهي نشاط تندرج فيه عناصر مختلفة استحدثه برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتعاون مع المركز العالمي للأسماك للتصدي للحالة المتدهورة للشعاب المرجانية. وتعد شبكة العمل الدولية للشعاب المرجانية أحد الأنشطة الرئيسية للمبادرة الدولية للشعاب المرجانية وهي شراكة تضم حكومات ومنظمات غير حكومية وتعمل من أجل حفظ الشعاب المرجانية وإدارتها.

هاء – أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة / مرفق البيئة العالمية في أفريقيا، 2001

مشاريع إقليمية وقطرية

137- قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بوصفه وكالة منفذة لمرفق البيئة العالمية، بتقديم دعم للبلدان الأفريقية في المجالات التي يتركز عليها عمل مرفق البيئة العالمية، وهي تغير المناخ والتنوع البيولوجي

والمياه الدولية، وكذلك في مجال الأولويات الآخذة في الظهور وهي تدهور الأراضي، والملوثات العضوية الثابتة، والسلامة الأحيائية. وتشمل حافظة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/ مرفق البيئة العالمية 61 نشاطاً تبلغ ميزانيتها الإجمالية نحو 48 مليون دولار.

138- وتشتمل الحافظة على مشروعين رئيسيين كاملي النطاق (أي مشروعات تقتضي تمويلاً يزيد على مليون دولار من مرفق البيئة العالمية) لمعالجة تدهور الأراضي، يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتنفيذها مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي:

(أ) " حفظ التنوع البيولوجي عن طريق إصلاح الأراضي القاحلة وشبه القاحلة في المناطق الواقعة عبر حدود موريتانيا والسنغال" وتبلغ جملة تكلفة المشروع 12400000 دولار، ومساهمة مرفق البيئة العالمية في التمويل 8000000 دولار، ومن المتوقع إنجازه في آيار/مايو 2004؛

(ب) " إدارة الغطاء النباتي المحلي لإصلاح أراضي المراعي المتدهورة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة في بتسوانا وكينيا ومالي" : تبلغ جملة تكلفة المشروع 13400000 دولار، ومساهمة مرفق البيئة العالمية في التمويل 9000000 دولار، ومن المتوقع إنجازه في آيار/مايو 2006.

139- تمت الموافقة خلال عام 2001 على أربعة عشر مشروعاً في حافظة أفريقيا، تبلغ جملة تمويلها 8400000 دولار، منها 4700000 دولار من موارد مرفق البيئة العالمية. وشملت هذه المشاريع ثلاثة مشاريع متوسطة الحجم، وثلاثة مشاريع في مرفق تنمية المشاريع المجموعة "باء"، ومشروع واحد في المجموعة " ألف" وستة أنشطة تمكينية.

مشروعات عالمية

140- تشمل حافظة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/ مرفق البيئة العالمية عدداً من المشاريع كاملة النطاق تتسم بطابع عالمي حقيقي وتقتضي مشاركة البلدان الأفريقية. وتشمل هذه المشاريع "وضع إطارات وطنية للسلامة الأحيائية" و"تقييم آثار التغير المناخي والتكيف معها في أقاليم ومناطق متعددة" وقد بدأ هذا المشروعان في عام 2001 .

141- جرت عدة أنشطة عالمية للتقييم شملت أفريقيا، ومنها " تقييم الألفية للنظم الإيكولوجية" و " التقييم العالمي للمياه الدولية"، كما تمت الموافقة على تمويل تقييم تدهور الأراضي في المناطق الجافة من مرفق تنمية المشاريع - المجموعة " باء".

مشاريع متعددة البلدان وعابرة للأقاليم

142- هناك عديد من المشاريع العابرة للأقاليم يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة / مرفق البيئة العالمية وتشمل أيضاً البلدان الأفريقية.

واو - الدعم المقدم إلى المنظمات الإقليمية الفرعية

143- عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع منظمات إقليمية فرعية شملت الاتحاد المغاربي العربي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والسوق المشتركة لشرق وجنوبي أفريقيا، وجماعة تنمية الجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وكذلك مع البنك الأفريقي للتنمية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، سعياً إلى ضمان إدماج الأهداف البيئية إدماجاً كاملاً في جداول أعمال التنمية الإقليمية الفرعية والوطنية. وقد أدت عملية إعداد التقارير الإقليمية الأفريقية للقمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة إلى تعزيز التعاون مع هذه المنظمات الإقليمية الفرعية.

144- أنشأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة في حزيران/يونيو 2001 مكتب اتصال في أديس أبابا لتعزيز التعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية التي تسمى الآن الاتحاد الأفريقي.

زاى - مبادرات من أجل أفريقيا

مبادرة الأمم المتحدة الخاصة في أفريقيا

145- في إطار مبادرة الأمم المتحدة الخاصة في أفريقيا قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة مساعدة الى البلدان الأفريقية في تعزيز قدراتها في الإدارة البيئية وفي صياغة سياسات وبرامج رئيسية لإدارة الموارد المائية. كما بذلت جهود لمساعدة الحكومات على إنشاء "منتدى للمياه" بناء على طلب الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن المياه.

شراكة جديدة من أجل التنمية الأفريقية

146- شارك برنامج الأمم المتحدة لبيئة مشاركة نشطة في إنشاء " الشراكة الجديدة من أجل التنمية الأفريقية" التي ظهرت أول الأمر تحت اسم " المبادرة الأفريقية الجديدة" حين أنشأتها منظمة الوحدة في دورتها السابعة والثلاثين التي عقدت في لوساكا في تموز/يوليو 2001. وقد اشترك برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عملية الإعداد " للشراكة الجديدة من اجل التنمية الأفريقية" كما ساهم في تطوير عنصرها البيئي. وقد تم توفير موارد لتنفيذ ذلك العنصر من خلال مكتب برنامج الأمم المتحدة للبيئة/مرفق البيئة العالمية.

حاء - مشاريع إقليمية محددة

أنشطة في مجال المياه

147- بناء على طلب البلدان الأعضاء في جماعة تنمية الجنوب الأفريقي قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة دعماً تقنياً لخطة العمل الاستراتيجية الإقليمية لقطاع المياه في جماعة تنمية الجنوب الأفريقي. كما قدم

البرنامج دعماً تقنياً للاستعراضين الخاصين بالإدارة المتكاملة لمياه أحواض الأنهار وبالسياسة العامة في مجال المياه، شمل دمج التقييمات البيئية في خطط إدارة أحواض الأنهار الأفريقية الكبرى. كذلك قُدم دعم إلى مشاريع استرشادية محلية تنفّذ لأغراض إيضاحية، منها على سبيل المثال مشروع حوض نهر نيروبي.

148- وفي إطار مشروع حوض نهر نيروبي، تم القيام بأنشطة لتقدير مدى التلوث، وجرى الشروع في مرحلة ثانية، انطلاقاً من نتائج تلك الأنشطة، يتركز العمل فيها على برامج تثقيفية لتوعية المجتمعات المحلية بقضية التلوث سعياً إلى بناء قدرات بين أصحاب المصلحة. كما قدم البرنامج، في إطار مبادرة الأمم المتحدة الخاصة في أفريقيا، مساعدة إلى بلدان أفريقية لتعزيز برامجها وسياساتها الرئيسية في مجال إدارة المياه. واضطلع أيضاً بمجهود لإنشاء منتدى للمياه بناءً على طلب الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن المياه.

بناء القدرات

149- وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة استراتيجية لبناء قدرات مفاوضين أفارقة بغية تمكينهم من الاشتراك في المفاوضات الدولية حول الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف وفي الاجتماعات ذات الصلة. وقد بدأ تنفيذ هذه الاستراتيجية أثناء الفترة التي يستعرضها هذا التقرير.

150- نظم برنامج الأمم المتحدة للبيئة عديداً من حلقات التدريب العملية والدراسية حول القضايا البيئية لمجموعات من أصحاب المصلحة مثل المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والشباب والقطاع الخاص. كما ساعدت احتفالات يوم البيئة العالمي وأنشطة "نظفوا العالم" ، التي دعمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مدن مثل نيروبي، على زيادة الوعي بالقضايا البيئية.

حشد الموارد

151- استمر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في العمل على حشد الموارد للتصدي للقضايا البيئية في أفريقيا، بما في ذلك موارد الآلية المالية التي أنشأتها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ .

القانون البيئي

152- قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة خدمات مشورة قانونية لمساعدة الحكومات الأفريقية على إعداد التشريعات البيئية واستعراضها. وقُدمت مساعدات إلى سبع دول - هي بوركينا فاصو وكينيا وملاوي وموزامبيق وساوتومي وبرنسايبي وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة - في الاستعراضات التي أجرتها لتشريعاتها البيئية. كما قدم البرنامج دعماً للإطارات التعاونية الإقليمية والإقليمية الفرعية في هذا المجال، وقام بتدبير موارد مالية من الحكومة الهولندية لبناء القدرات في القانون البيئي والمؤسسات البيئية. كذلك استفاد خبراء أفريقيون من حلقات عمل تدريبية منتظمة في مجال القانون البيئي.

التقييم

153- عكف برنامج الأمم المتحدة للبيئة على إعداد تقرير تقييم لحالة البيئة الأفريقية لتقديمه إلى المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة في عام 2001. كما قدم البرنامج دعماً إلى بلدان أفريقية لتعزيز قدرتها على التصدي للتهديدات والطوارئ البيئية ولتأثير التغيرات البيئية العالمية على أفريقيا.

تطوير السياسات

154- قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة خلال الفترة المستعرضة بتشجيع بلدان المنطقة ومعاونتها في استعراض سياساتها في ضوء التطورات والأولويات الجديدة.

طاء - الروابط بين الفقر والبيئة

155- استمر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في جهوده لتحقيق فهم للروابط بين الفقر والبيئة مع تشديد خاص على أفريقيا. ولما كانت أفريقيا تضم أكثر من نصف أقل البلدان نمواً، فإن الحاجة إلى التشديد على هذه الروابط تغدو ملحة بوجه خاص في السياق الأفريقي. وقد عُقد في نيروبي في أيلول/سبتمبر 2001 اجتماع لوضع خطوط توجيهية واستراتيجية للتصدي لهذه القضية، وتمثل الهدف في إتاحة هذه الخطوط التوجيهية خلال عام 2002.

8- حالة البيئة في الأراضي الفلسطينية المحتلة

156- في مقرر مجلس الإدارة 2/20 المعنون " حالة البيئة في الأراضي الفلسطينية المحتلة والأراضي العربية المحتلة الأخرى" طلب المجلس من المدير التنفيذي أن يعد تقريراً شاملاً عن حالة البيئة في الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة الأخرى، بما فيها الأراضي في السلطة الفلسطينية. وقد أبلغت الأمانة الحكومات، قبل الدورة الحادية للعشرين للمجلس وفي أثنائها، بأن الظروف في الشرق الأوسط قد حالت دون جمع المعلومات الضرورية لإعداد التقرير الشامل المطلوب.

157- وقد اعتمد المجلس في دورته الحادية والعشرين المقرر 16/21 المعنون " حالة البيئة في الأراضي الفلسطينية المحتلة" الذي أعرب فيه عن قلقه البالغ إزاء " التقارير المثيرة للجزع التي وردت مؤخراً بشان انتهاكات البيئة في الأراضي الفلسطينية المحتلة" وطلب من المدير التنفيذي أن يعد التقرير الشامل المطلوب في المقرر 2/20 بشأن حالة البيئة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك نتائج التقييم، وإن يقدم التقرير في أسرع وقت ممكن إلى لجنة الممثلين الدائمين ومن خلالها إلى مجلس الإدارة في دورته الاستثنائية السابعة.

158- وقد واظب المدير التنفيذي على إبقاء الوضع في المنطقة قيد الاستعراض المستمر بما يتيح اتخاذ التدابير المناسبة لتنفيذ مقرري مجلس الإدارة المذكورين في أسرع وقت ممكن. وإزاء التدهور المستمر في

الأوضاع، تعذر على برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يجمع البيانات في المكان ذاته. وقد طلب البرنامج من حكومة إسرائيل، والسلطة الفلسطينية، ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة، ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، أن توافيه بمشورتها ومساهماتها لإعداد التقرير الذي طلبه مجلس الإدارة.

– – – – –